السلطة الوطنية الفلسطينية

دراسات في التجربة والأداء

1994-2013

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ. د. أحمد مبارك الخالدي
أ. إقبال وليد عميش
أ. باسم جلال القاسم
أ. حسن محمد ابحيص
أ. حياة محمد الدنا
أ. ربيع محمد الدنّان
أ. صالح محمود الشنّاط
أ. عزيز هارون كايد
أ. غنى سامي جمال الدين
أ. فاطمة حسّان عيتاني
أ. فراس أبو هلال
د. فريد أبو ضهير
د. محسن محمد صالح
د. نادية سعد الدين
أ. وائل أحمد سعد
أ. د. وليد عبد الحي

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الحادي عشر

سياسات السلطة الفلسطينية تجاه المقاومة الفلسطينية

أ. ربيع محمد الدنّان

سياسات السلطة الفلسطينية تجاه المقاومة الفلسطينية

تمهيد:

أسهمت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في 1987/12/9 في إعادة القضية الفلسطينية إلى الأجندة العالمية، وأعادت خيار المقاومة المسلحة إلى صدارة الحلول المطروحة لحل القضية الفلسطينية. واستمرت الانتفاضة حتى توقيع اتفاقيات أوسلو سنة 1993. وتميزت هذه الانتفاضة بأنها أعادت زمام مبادرة العمل المقاوم للداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنها شملت كافة قطاعات الشعب الفلسطيني، وبمشاركة التيار الإسلامي بقوة وفاعلية ومؤثرة[1].

وكما تقدم معنا في الفصل العاشر من هذا الكتاب فقد حرصت "إسرائيل" في اتفاقياتها مع الفلسطينيين على المسألة الأمنية، وعدّتها حجر الزاوية في كل اتفاقية، ذلك لأنها ترى أمنها فوق كل اعتبار، حيث حرصت على أن يقوم الطرف الفلسطيني بتوظيف نفسه أمنياً لصالح أمنها، وأن تقوم الدوائر الأمنية بواجباتها الأمنية تجاه "إسرائيل". وكان التنسيق الأمني وحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية هو جوهر هذه الاتفاقيات.

منذ البداية التزم الموقعون على اتفاقيات أوسلو بنبذ "الإرهاب" والتخلي عن أيّ عمل من أعمال العنف، والتعهد بتدارك أيّ انتهاكات لهذه التعهدات، وباتخاذ إجراءات تأديبية ضدّ أيّ مخالف لها، وذلك حسب "خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل"، والذي أرسله رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في 1993/9/9[2]. ولأن اتفاقات الحكم الذاتي مؤقتة ويتبعها فيما بعد الدخول في مفاوضات المرحلة النهائية حول القضايا الجوهرية، بات تحقيق

---

[1] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ص 104.

[2] خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، وثائق الصراع العربي الصهيوني، موقع شبكة المحامين العرب، انظر: http://www.mohamoon.net/Categories/ArabicConflicts/ArabicConflict.asp?ParentID=139&Type=11&ArabicConflictID=65

أيّ تقدم مرهوناً برضى الطرف الإسرائيلي، وكرم تنازلاته، وبدا الطرف الفلسطيني تحت رحمة الطرف الآخر، وأصبح مضطراً للاستجابة للضغوط الإسرائيلية لتحقيق أيّ تقدم في المفاوضات أو أيّ مكاسب مهما كانت ضئيلة. ولأن الأطراف الفلسطينية المعارضة لاتفاقيات أوسلو وعلى رأسها حركة حماس، عدّت نفسها غير معنية بهذه الاتفاقات، واستمرت في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، فإن "إسرائيل" أخذت تماطل في تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية، ما لم تقم بكبح جماح المعارضة وإيقاف جهودها.

وتطور الأمر لدفع السلطة الفلسطينية إلى سحق القوى الفلسطينية المعارضة، وخصوصاً حركة حماس، وضرب بنيتها التحتية ومؤسساتها التعليمية والخيرية والاجتماعية. وسواءً كانت راغبة أم غير راغبة، فإن السلطة الفلسطينية وجدت نفسها تمضي شوطاً بعيداً في محاربة حركة حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة للاحتلال، تحقيقاً لالتزاماتها في العملية السلمية، وتمكيناً لنفسها ونفوذها على الساحة الفلسطينية، وتشجيعاً للطرف الإسرائيلي للمضي في العملية السلمية. وهكذا نجحت "إسرائيل" في وضع حركتي حماس والجهاد الإسلامي وباقي فصائل المعارضة الفلسطينية كعائق في الطريق، على السلطة الفلسطينية القيام بضربه أو تحييده حتى تصل إلى ما تحسبه أهدافاً وطنية فلسطينية[3].

وكما ذكر ستيفن بيليتير Stephen C. Pelletiere في دراسة نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية في الكلية الحربية للجيش الأمريكي، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز قررا أن يعهدا لياسر عرفات ومنظمة التحرير بالقيام بدور الشرطي بالوكالة لقمع الانتفاضة وسحق المقاومة[4].

وفي كلّ الأحوال كان مطلوباً أن تصل كفاءة أداء السلطة الفلسطينية ضدّ العمل المقاوم للمدى الذي ترغبه "إسرائيل"، وأن تنجح فيما فشلت الدولة العبرية في تحقيقه

---

[3] محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 207.

[4] Stephen C. Pelletiere, "Hamas and Hizbollah: The Radical Challenge to Israel in the Occupied Territories," site of Strategic Studies Institute (SSI), The U.S. Army War College, 10/11/1994, http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil

طوال 27 سنة[5]!! لذلك فقد أخذ جانب الأمن الداخلي القسم الحيوي من ميزانية السلطة واهتماماتها، وعملت على إنشاء شرطة قوية تضمن النظام والأمن في الضفة والقطاع[6].

أولاً: سياسات السلطة تجاه المقاومة الفلسطينية 1994–2000:

تعرضت فصائل المقاومة الفلسطينية لضغط فلسطيني وإسرائيلي مشترك بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وبدء مشروع الحكم الذاتي في أراضي السلطة الفلسطينية، مما زاد من صعوبة عمليات المقاومة الفلسطينية بشكل عام، ونتج عن ذلك احتكاكات وصدامات مؤسفة بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، فمع كل عملية لفصائل المقاومة الفلسطينية ضدّ الاحتلال كانت السلطة الفلسطينية تقوم بحملة اعتقالات واسعة في صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل عام، وفي صفوف حركتي حماس والجهاد والإسلامي بشكل خاص[7].

واستغل الكيان الصهيوني تعهّدات السلطة الفلسطينية الأمنية، واستطاع اللعب بهذه الورقة بمهارة وابتزاز لدفع السلطة لضرب فصائل المقاومة، وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وبالمقابل عدّت فصائل المقاومة نفسها غير معنية باتفاقيات أوسلو، واستمرت في عملياتها ضدّ الكيان الإسرائيلي، معتبرة أن سقف اتفاقيات أوسلو لا يلبي الحدّ الأدنى لمتطلبات المشروع الوطني الفلسطيني، ولذلك فلا بدّ من استمرار المقاومة حتى يتم فرض شروط أفضل. ورأت السلطة في ذلك تحدياً لسلطتها وخرقاً لالتزاماتها، وإفساداً لحلم الدولة الفلسطينية المرتقبة[8]. كما توعد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في حديث صحفي مع مجلة دير شبيجل Der Spiegel

---

5 محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 207.

6 "The Palestinian Authority: The Security Forces and Other Armed Elements," The Estimate, vol. XII, no. 21, site of The Estimate.com, 20/10/2000, http://theestimate.com/public/102000.html

7 محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 209.

8 محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993–2003، ص 14.

الألمانية، بالتصدي بشراسة لمن وصفهم بـ"خصوم السلام"، وذلك بعد أن اتخذوا "العنف" وسيلة للمعارضة، بحسب تعبيره، مشدداً على أن ما حصل عليه بعد توقيع اتفاقية طابا يُعدّ شهادة ميلاد للدولة الفلسطينية[9]؛ في ذلك دلالة واضحة من عرفات على محاربة كلّ من يحاول أن يتعرض لمشروع الدولة الفلسطينية. كما أعلن عرفات أن السلطة الفلسطينية ستواصل التعاون مع "إسرائيل" من أجل منع تكرار العمليات الاستشهادية[10].

وعلى الرغم من ذلك، فقد أكدت فصائل المقاومة على استمرار عملياتها المسلحة ضدّ الكيان الإسرائيلي، لكنها عدّت الدم الفلسطيني خطاً أحمر، وامتنعت عن أيّ مواجهات مع السلطة قد تؤدي إلى حرب أهلية[11].

ومن جهته أكد نبيل شعث، وزير التعاون الدولي في السلطة نقلاً عن ياسر عرفات أن السلطة الفلسطينية ترفض أن يكون ثمن فرض سلطتها حرباً أهلية[12]، وقال شعث إن "حرصنا الشديد على الوحدة الوطنية وخوفنا الحقيقي من إمكان حدوث حرب أهلية هما عقب أخيل الذي جعلنا نبالغ في الحرص على عدم خدش هذه الوحدة في أيّ شكل من الأشكال، وحال دون تصدينا لأولئك الذين يخرقون عملية السلام"[13]، متهماً في ذلك المقاومة الفلسطينية.

كما اتهم شعث المعارضة الإسلامية بأنها لم تُعطِ السلطة الفلسطينية الفرصة لتحقيق السلام، حيث إنها "لم تلتزم وقف العمليات العسكرية ضدّ إسرائيل... ولم تتح لنا حتى فرصة الاحتجاج الأدنى أمام إسرائيل بأننا لا نستطيع السيطرة على عمليات المعارضة لأنها تخرج من عندنا، طالما أنها تصر على إعلان عملياتها في غزة...

---

9 صحيفة **المشرق**، 1995/10/10.

10 **الحياة**، 1995/8/23.

11 جواد الحمد وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس): 1987–1996**، سلسلة دراسات (20)، ط 3 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999)، ص 246 و270.

12 "حديث صحافي لوزير التعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، بشأن المواجهات التي وقعت في غزة بين أفراد الشرطة الفلسطينية ومؤيدين لحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، غزة، 1994/11/19،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 21، شتاء 1995، ص 173، نقلاً عن: **الحياة**، 1994/11/20.

13 "حديث صحافي لوزير التعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، بشأن تعثر المفاوضات لتطبيق اتفاق أوسلو، غزة،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 21، شتاء 1995، ص 192، نقلاً عن: **الحياة**، 1995/2/13.

من دون أن تتعرض لها السلطة بالحزم الذي كان يتوقعه الإسرائيليون". وذكر شعث أن "إسرائيل" تربط كلّ شيء بالأمن، حيث "يشعر الإسرائيليون كما لو أنهم خدعوا، بعدم حصولهم على الأمن"، حيث زاد عدد القتلى في صفوفهم. وشدد على أن السلطة ترى أن الردَّ الأمني ليس الحل الأفضل لحل المشكلة. وطالب السلطات الإسرائيلية بتقديم المزيد من الدعم السياسي والاقتصادي، الذي يشعر الشعب الفلسطيني بفائدة السلام، وبالتالي "الضغط على المعارضة الإسلامية، وكل القوى التي تريد أن تخرق عملية السلام"، الأمر الذي يشكل "مناخاً ضاغطاً يسمح بوقف العمليات التي تهدد إسرائيل"[14].

واتهمت السلطةُ الفلسطينية حركةَ حماس باستخدام المساجد للتحريض على السلطة، ولتخزين الأسلحة[15]، كما اتهمتها بالتخطيط للحرب ضدّ السلطة الفلسطينية والتحضير لاغتيال الرئيس عرفات[16]، والتحضير لاغتيال موسى عرفات، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في السلطة الفلسطينية[17]. غير أن حماس نفت ذلك، واتهمت الطيب عبد الرحيم، أمين عام رئاسة السلطة، بالتخصص في إصدار البيانات المزورة باسم حماس وكتائب القسام وتلفيق الوثائق. وأكدت حماس نهجها القائم على رفض مبدأ الاغتيال السياسي، واستخدام العنف لحسم الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وأكدت أن جهادها موجه ضدّ الاحتلال الصهيوني، وأن سلطة الحكم الذاتي تمارس لعبة خطيرة بالتصدي للشعب الفلسطيني ومؤسساته وقواه المجاهدة[18]. وذكر إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم حماس، أن ثمة محاولات حثيثة من السلطة بهدف تفتيت حركة حماس، وتحويلها من العمل الجهادي إلى السياسي[19].

غير أن فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، وأمين سرّ اللجنة المركزية لحركة فتح، أكد على حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة ما دامت أرضه

---

14 **المرجع نفسه**.

15 **الدستور**، 1995/5/18.

16 محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 212.

17 **الشرق الأوسط**، 1995/8/22.

18 محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 212–213.

19 محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993–2003، ص 16.

محتلة، وانتقد إجراءات السلطة الفلسطينية ضدّ المقاومين الفلسطينيين[20]. كما أكد حقّ حركة حماس باعتماد كلّ أشكال المقاومة ضدّ الكيان الإسرائيلي، وعارض أيّ إجراء قمعي ضدّ حماس التي وصفها بأنها "جزء من الحركة الوطنية" الفلسطينية[21]، وأن العنف الإسرائيلي يجب أن يقابل بعنف فلسطيني وعربي، وشدد على أن عمليات حماس والجهاد الإسلامي هي جزء من مقاومة المحتل[22].

وكان من أكثر الحوادث الدموية المجزرة التي ارتكبتها الشرطة الفلسطينية في 1994/11/18 ضدّ المصلين الذين كانوا ينوون الخروج بمسيرة سلمية بعد صلاة الجمعة من مسجد فلسطين في غزة باتجاه منزل الشهيد هشام حمد، مما أدى لاستشهاد 13 مصلياً، وجرح أكثر من 200 آخرين، وقد عرفت بـ"مجزرة الجمعة الأسود". واتهمت حماس السلطة بتدبير المجزرة، وحملتها المسؤولية، واتهمتها بأنها تسعى "لإرضاء إسرائيل"، وإثبات أنها تستطيع، وبجدارة، قمع المقاومة الفلسطينية، وبصورة لا تقدر عليها "إسرائيل"[23].

وتعقيباً على ذلك، قال نبيل شعث إن أفراد الشرطة كانوا يدافعون عن حياتهم، متسائلاً عن أسباب انفجار الأوضاع عندما تقترب السلطة من استلام صلاحيات في الضفة الغربية من السلطات الإسرائيلية، وذلك في إشارة منه إلى أن فصائل المقاومة تعمل على عرقلة عملية التسوية. وأشار شعث إلى أنه كان باستطاعة الرئيس عرفات إنزال "كوادر حركة فتح، الذين هم بمثابة ميليشيا، أي ميليشيا بمواجهة ميليشيا"، مشدداً على أن الرئيس عرفات يرفض الحرب الأهلية[24].

كما رفض موسى عرفات، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في السلطة الفلسطينية، اتهام حركة حماس للأجهزة الأمنية بممارسة التعذيب ضدّ المعتقلين

---

[20] **الدستور**، 1996/3/13.

[21] **الدستور**، 1995/8/21.

[22] **الرأي**، 1996/4/15.

[23] محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 209–210.

[24] "حديث صحافي لوزير التعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، بشأن المواجهات التي وقعت في غزة بين أفراد الشرطة الفلسطينية ومؤيدين لحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، غزة، 1994/11/19،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 21، شتاء 1995، ص 173.

وإهانتهم، بعد اعتقال الأمن لعدد من قيادات الحركة في قطاع غزة في حزيران/ يونيو 1995، وادعى أن سبب حلق رؤوس ولحى "المعتقلين السياسيين" هو النظافة، لمنع انتشار الأمراض والأوبئة[25].

وفي آب/ أغسطس 1995 تقدمت السلطة الفلسطينية وحركة حماس بمشروعين للمصالحة الوطنية نصّا على وقف العمليات العسكرية ضدّ الكيان الإسرائيلي، مع تشديد حماس على أن الإيقاف هو لفترة مؤقتة يتفق عليها الطرفان، وذلك "حفاظاً على الوحدة الوطنية"[26]. وخلال الحوار الذي انعقد في القاهرة بين السلطة وحماس في كانون الأول/ ديسمبر 1995 برئاسة سليم الزعنون عن السلطة، وخالد مشعل عن حماس، سعت السلطة إلى إشراك حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، كما حاولت إقناع حماس بوقف عملياتها ضدّ الكيان الإسرائيلي وممارسة المعارضة تحت سقف اتفاقيات أوسلو، وبما لا يخلّ بالتزامات السلطة تجاه عملية السلام. غير أن حماس رفضت المشاركة في الانتخابات، لكنها التزمت بعدم إفشالها بالقوة، كما أكدّت على استمرار عملياتها المسلحة ضدّ الكيان الإسرائيلي[27]، وهو ما أشار إليه عرفات بأن حماس لم تلتزم بوقف عملياتها العسكرية خلال هذه المدة[28].

غير أن أشد الحملات الأمنية الفلسطينية ضدّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي قد تمت في شهري آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل 1996 بعد سلسلة العمليات التي هزت "إسرائيل"، عقب استشهاد القائد في كتائب الشهيد عز الدين القسام يحيى عياش[29]، حيث تمّ استهداف البنية التحتية للحركتين. وقد أشاد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمنون ليبكين شاحاك ورئيس الشاباك عامي أيالون بالتحرك "المنهجي" الذي يقوم به رئيس السلطة ياسر عرفات ضدّ حماس[30].

---

[25] مجلة **المجلة**، لندن، 1995/11/11.

[26] **الشرق الأوسط**، 1995/8/3.

[27] محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 214.

[28] **الشرق الأوسط**، 1996/1/3.

[29] محسن محمد صالح، "المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن (2/1)."

[30] **الرأي**، 1996/4/18.

وذكرت تقارير صحفية أن عرفات قد شكل لجنة لتقديم توصياتها ورؤيتها لكيفية مكافحة حماس، عندما ردت بقوة على اغتيال عياش، ورفعت تقريرها إلى عرفات في آذار/ مارس 1996، وعرفت بـ"مداولات وتوصيات لجنة الطوارئ المشتركة"، وقد نشرت مضمونه مجلة السبيل الأردنية في 1996/4/23، ومجلة الأسبوع العربي في 1996/5/6، واعترفت بمحدودية معرفة الجهات الأمنية التابعة للسلطة بحركة حماس. وتضمنت توصياتها ثلاثة محاور[31]:

المحور الأول: تصفية البنية العسكرية لحماس (كتائب القسام) واستمرار الطوق الأمني الإسرائيلي حتى انتهاء الانتخابات الإسرائيلية (في نهاية أيار/ مايو 1996)، والتعاون الأمني مع الإسرائيليين، والتصفية الجسدية لعدد من قادة كتائب القسام على فترات متباعدة، وإظهارها على أنها تجاوزات فردية أو اختراقات إسرائيلية يعاقب المتورطون فيها، والسعي لاختراق التنظيم السري للقسام، ورصد ومراقبة أساليب العمل والتجنيد والتنقل، وغيرها.

المحور الثاني: تفكيك القدرة السياسية لحركة حماس بإظهار تعدد الرؤى الدينية حول المسار السياسي للقضية، وإظهار تناقضات في الخطاب السياسي بين قادة حماس أنفسهم، واتهام حماس بالمثالية الحالمة والتركيز في الاستقطاب على شخصيات حماس "المعتدلين منهم ممن يتمتعون بمحدودية النظرة، متوسطي الذكاء، المندفعين، ممن تسهل قيادتهم؛ وهذا يتطلب تركيز الحوار مع أمثال هؤلاء وليس مع أصحاب الرؤى الاستراتيجية في صفوف الحمساويين"، وتدعيم مكانة المعتدلين منهم بتسليمهم المنابر والمؤسسات الجماهيرية بدلاً من الكوادر الملتزمة بالخط الآخر، والتضييق على آليات اتخاذ القرار لدى حماس.

المحور الثالث: إرباك وجود حماس في الخارج وهزّ توازنه وخصوصاً في الأردن.

وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية أنكرت نسبة هذه الوثيقة إليها، إلا أن الأوساط المؤيدة لحماس أكدت ذلك. كما أن القراءة المتأنية للوثيقة تدفع إلى الميل بأنها بالفعل من صياغة إحدى اللجان الأمنية في السلطة، خصوصاً لمن يطلع على خلفياتها السابقة وعلى أداء السلطة على الأرض[32].

---

[31] محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 211.

[32] **المرجع نفسه**.

وفي أعقاب مؤتمر شرم الشيخ، الذي عُقد عقب ردّ حماس على اغتيال عياش، والذي أكد على "الوقوف بكل حزم ضدّ هذه أعمال الإرهاب"، و"بذل أقصى الجهد لتحديد مصادر تمويل هذه الجماعات"[33]، حاولت السلطة الفلسطينية توجيه ضربة قاسية لحماس، حيث قامت أجهزتها الأمنية باعتقال أكثر من ألفي شخص من قيادات الحركة ونشطائها[34].

وقال خالد سلام، المساعد الاقتصادي لعرفات، إن السلطة الفلسطينية ستطلب من مؤتمر واشنطن لمكافحة الإرهاب، الذي عقد في 1996/3/28، في إطار مليار دولار لمواجهة حركة حماس، من خلال استخدام المال لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وللسيطرة على المدارس، والعيادات، والخدمات الاجتماعية التي تسيطر عليها حماس، بحسب تعبير سلام[35].

ودان محمد جهاد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ممارسات الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضدّ حركات المقاومة الفلسطينية، وبالتحديد حركة حماس، ووصف هذه الإجراءات بأنها "قمعية وغير مبررة"، وقال إن حماس جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية، ولا يجوز للسلطة الفلسطينية أن تقوم باتخاذ إجراءات قمعية ضدها[36].

واتهم خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، السلطة الفلسطينية بتقديم مصالح العدو الإسرائيلي، ومطالبه، على مصالح الشعب الفلسطيني، ووحدته الوطنية، وتماسك نسيجه الاجتماعي، ورأى مشعل أن مستقبل العلاقة بين حماس والسلطة الفلسطينية، بل بين الشعب الفلسطيني والسلطة "مستقبل غير مطمئن؛ لأن السلطة قد رهنته لحساب علاقتها مع العدو، وأخضعته للمزاج الصهيوني وأولوياته"[37].

---

33 "النص الرسمي للبيان الذي أصدره الرئيسان حسني مبارك وبيل كلينتون في ختام "المؤتمر الدولي لصانعي السلام" الذي عُقد برئاستهما في شرم الشيخ، 1996/3/13،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 26، شتاء 1996، ص 240–241.

34 محمد ياسين، نصار.. عائلة الشهداء، موقع إسلام أون لاين، 2004/6/6، انظر:
http://www.islamonline.net/arabic/famous/2004/06/article02.SHTML

35 **الحياة**، 1996/3/28.

36 **الشرق الأوسط**، 1996/4/14.

37 محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ص 215.

في 1996/9/24 قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بافتتاح نفق أسفل المسجد الأقصى المبارك، مما أدى إلى اندلاع مواجهات بين الفلسطينيين، الذين هبوا للدفاع عن المسجد الأقصى، والشرطة الإسرائيلية مما أسفر عن استشهاد 62 فلسطينياً، وجرح 1,600، وقتل 14 جندياً إسرائيلياً، وجرح خمسين آخرين. واستمرت الأحداث ثلاثة أيام (25–1996/9/27)، شهدت خلالها انتفاضة شملت معظم المدن والقرى الفلسطينية[38]. وشهدت هبة نفق الأقصى تدخل الشرطة الفلسطينية للدفاع عن الفلسطينيين، حيث قامت بإطلاق النار على الجيش الإسرائيلي، وذلك للمرة الأولى منذ تنفيذ اتفاق أوسلو[39].

وقال قائد الأركان في الجيش الإسرائيلي أمنون شاحاك في مقابلة مع صحيفة معاريف Maariv إن المظاهرات كانت منظمة ومبرمجة و"قد أدت إلى حالة التدهور، الأمر الذي يضع علاقتنا مع الفلسطينيين في وضع جديد، الأمر الذي يحتم علينا أن نتوقف ونفكر كيف سنواصل الطريق، والمطلوب الآن محاولة التواصل مع القيادة الفلسطينية من أجل التوصل إلى الهدوء". وخلال جولة له على الأرض في ذروة الاضطرابات قال شاحاك: "من الواضح أن عرفات وقادة السلطة فقدوا السيطرة على الأمور ولا نتصور أنهم أرادوا أن تتطور الأمور إلى حدّ إطلاق النار". وهدد شاحاك بأن الجيش الإسرائيلي سيدخل أراضي السلطة الفلسطينية المصنفة أ إذا اقتضى ذلك لوقف المشكلة[40].

وذكرت صحيفة الأوبزيرفر Observer البريطانية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أجرى اتصالاً عاجلاً مع الرئيس عرفات، بعد قطع جولته الأوروبية، وخاطبه بـ"لهجة توسل" طالباً منه الإسراع في الالتقاء به، وكان ردّ عرفات أن الفلسطينيين ملتزمون بعملية السلام "ولكن شعبي غاضب ولا يرون حدوث أي تقدم، علينا أن نتحرك بسرعة"[41]. والتقى نتنياهو وعرفات في 1996/10/1 في واشنطن، وقد رفض نتنياهو خلال المباحثات إغلاق نفق الأقصى وعرض تشكيل لجنة لبحث

[38] محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 326.

[39] **الرأي**، 1996/9/29.

[40] **القدس العربي**، 1996/9/28.

[41] **الأسواق**، 1996/10/1.

الموضوع[42]. وقالت حماس، في بيان، إن قمة واشنطن "شكلت فشلاً جديداً لسلطة أوسلو التي وافقت على المشاركة في قمة احتفالية لانتشال الصهاينة من ورطتهم"[43].

وكردة فعل على هبة نفق الأقصى، تعالت الأصوات لدى حركات المقاومة الفلسطينية مطالبة السلطة الفلسطينية وعرفات بإنهاء مسار المفاوضات، والعودة إلى المقاومة المسلحة، وإشعال انتفاضة جديدة. وقال إبراهيم غوشة، الناطق باسم حركة حماس: "إن الفلسطينيين أداروا ظهورهم لاتفاق أوسلو، الذي لم يجلب لهم سوى المعاناة". وشدد على أنه "من خلال الانتفاضة الجديدة التي بدأت اليوم يمكن أن نستنتج أن الفلسطينيين قرروا مواصلة مقاومة الاحتلال. ونأمل في أن يتبع عرفات طريق الشعب الفلسطيني بالمقاومة وطريق الانتفاضة". ورأى أن إجراء مزيد من المحادثات بين عرفات ونتنياهو لن يكون مثمراً[44].

وفي دمشق اتفق الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله والأمين العام للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة على "أن انتفاضة شعبية جديدة تأخذ طريقها في الأراضي المحتلة". وأكد حواتمة في بيان عدم "تكبيل انفجارات شعب الانتفاضة تحت ضغط نتنياهو والإدارة الأمريكية، الذين هدروا دم شبابنا ويطالبون سلطة الحكم الذاتي بردع الانتفاضة ووقفها". فيما أشار عبد الله إلى أن الأمور صارت تخضع الآن للشارع وردود فعله على حصيلة القهر الذي خضع له في الفترة الأخيرة. واستغرب اعتقال أجهزة الأمن الفلسطينية أكثر من عشرة عناصر من الحركة في 1996/9/25، وعبّر عن اعتقاده أن عرفات غير معني بتصعيد واسع. وأضاف أن سلطة عرفات تحاول اللحاق بالشعب واحتواء الأحداث، حتى لا تتفاقم وتؤدي إلى الانفجار الكبير الذي لا يمكن استيعابه[45]. وطالبت إذاعة القدس التابعة للجبهة الشعبية – القيادة العامة تصعيد العمل "ضدّ الاحتلال وسلطة الإذعان". وقال ناطق باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إن ما يحصل يؤكد "هشاشة ما سمي بمسيرة السلام"[46].

---

42 **الدستور**، 1996/10/4.

43 **الرأي**، 1996/10/4.

44 **الحياة**، 1996/9/27.

45 **المرجع نفسه**.

46 **المرجع نفسه**.

وبالمقابل، رأى عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لفتح، أن الانتفاضة التي عمّت البلاد تؤكد على عقم عملية السلام حيث عادت الأمور إلى نقطة الصفر، وأن ما يجري الآن هو معركة حقيقية[47].

لقد عانت فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل عام، وحركة حماس بشكل خاص، من الحملات الأمنية الفلسطينية من سنة 1996 حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، فلم تنفذ حماس خلال سنتي 1997–1998 سوى عمليتين استشهاديتين، بالإضافة إلى عدد من العمليات التي لم تؤثر على المسار العام للتسوية والمفاوضات[48].

وأشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن السلطة الفلسطينية كانت تعتقل المواطنين الفلسطينيين على خلفية ميولهم أو انتمائهم لحركات تعارض "إسرائيل"، تحت ضغوط ومحاولات ابتزاز من الولايات المتحدة و"إسرائيل". كما ذكر المركز أن السلطة الفلسطينية أغلقت أكثر من عشرين مكتباً لمؤسسات إسلامية مرخصة قانونياً، وقد تمّ تنفيذ أوامر الإغلاق لمعظم هذه المؤسسات في 1997/9/25[49].

وكان اغتيال محي الدين الشريف، أحد قيادات كتائب القسام، في 1998/3/29، في رام الله، من الأحداث البارزة التي أثرت على العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحماس. فقد أعلن مسؤولون فلسطينيون أن تحقيقاتهم دلت على أن الاغتيال كان في إطار تصفيات داخلية في كتائب القسام، واتهمت عضو في الكتائب عادل عوض الله باغتيال الشريف، الأمر الذي رفضته حماس وأعلنت عزمها إجراء تحقيقها الخاص، كما اتهمت حماسُ المخابرات الإسرائيلية بتصفية الشريف[50].

واعتقلت الأجهزة الفلسطينية عماد عوض الله، شقيق عادل، على خلفية اغتيال الشريف، واستطاع عماد الفرار من سجنه في 1998/8/15. واستشهد الأخوان عماد وعادل عوض الله في 1998/9/10، وذكر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قوة خاصة من جنود الاحتلال الإسرائيلي قامت بتصفية الأخوين. إلا أن المكتب الإعلامي لكتائب القسام ذكر على موقعه الإلكتروني أن اغتيال الشريف جاء في إطار سلسلة من

---

47 **الحدث**، 1996/9/30.

48 محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993–2003، ص 17.

49 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **تقرير النشاطات والتقرير المالي 1 يناير – 31 ديسمبر 1997**.

50 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي لعام 1998**.

عمليات الاغتيال والملاحقة والاعتقال التي نفذتها السلطة الفلسطينية ضدّ مجاهدي حماس وباقي القوى الفلسطينية. وأشار إلى أن ما تلا عملية الاغتيال من تطورات ميدانية، تثبت التنسيق الأمني المحكم بين أمن السلطة والشاباك، من أجل القضاء على الحركة. حيث تمّ اعتقال عماد عوض الله، وتدبير تهريبه بعد زرع جهاز يحدد مكانه، وملاحقته واغتياله مع شقيقه عادل عوض الله[51].

وتمّ اعتقال ما يزيد عن مئة مواطن في قطاع غزة خلال سنة 2000 لأسباب سياسية. وكان من أبرز الحملات الحملة التي شنتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في 2000/3/4 في مخيم الشاطئ، وحيّ الشجاعية بقطاع غزة، وطالت العشرات من مؤيدي ومناصري حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وجاءت الحملة على أثر قيام مجموعة مكونة من خمسة أفراد من كتائب القسام في 2000/3/2 بتنفيذ عملية عسكرية في بلدة الطيبة داخل الأراضي المحتلة سنة 1948[52].

وعلى أثر اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 أوقفت السلطة معظم عمليات الاعتقال بحق المواطنين على خلفية الرأي السياسي، وأفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين الموقوفين والمحتجزين لديها بعد قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصف مقرات الأمن الفلسطينية في مدينة غزة في 2000/10/12[53].

ثانياً: سياسات السلطة تجاه المقاومة الفلسطينية 2000–2007:

جاءت انتفاضة الأقصى بعد حالة اليأس والإحباط التي عمت الشارع الفلسطيني من المفاوضات، التي لم تحقق له حلم الدولة، واستعادة الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين. وكانت زيارة أريل شارون، رئيس حزب الليكود، الاستفزازية إلى المسجد الأقصى في 2000/9/28 هي الشرارة التي فجرت الانتفاضة، والتي جاءت بدعم واضح من رئيس

---

[51] موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام – المكتب الإعلامي، انظر: http://www.alqassam.ps/arabic/sohdaa5.php?id=62

[52] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي لعام 2000**.

[53] **المرجع نفسه**.

الحكومة الصهيونية إيهود باراك للزيارة حيث زوده بـ 600 جندي لمرافقته، واستنفر ثلاثة آلاف جندي وشرطي في القدس وأحيائها[54].

ولم تستطع السلطة مقاومة أو تعطيل تيار الانتفاضة الجارف، فحاولت التعامل معه والاستفادة منه سياسياً لتحقيق مكاسب تفاوضية. كما أعطت الانتفاضة فصائل المقاومة دفعة جديدة لإثبات صحة برامجها. وقد شجع ذلك التيار المطالب بالمقاومة المسلحة في حركة فتح على المشاركة في الانتفاضة، فظهرت كتائب الأقصى التابعة لفتح والتي كان لها دور كبير، خصوصاً في العمليات التي تنفذها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعبارة أخرى، فإن فصائل المقاومة، وعلى رأسها حركة حماس، نجحت خلال انتفاضة الأقصى في جرِّ السلطة الفلسطينية، وكثير من عناصر فتح، إلى خانة المقاومة. وتمكنت من فرض أجندة الانتفاضة على السلطة، فضلاً عن إرباك وتعطيل خطّ التسوية[55].

كما انحاز ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، إلى الانتفاضة، وبدا مسانداً لها، بالرغم من تصريحاته المتكررة بإدانة عمليات المقاومة التي تستهدف المدنيين من كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وتزايدت أعداد قوات الأمن الفلسطينية التي تدافع عن الناس ضدّ الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وقررت الحكومة الإسرائيلية اعتبار السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات "كياناً إرهابياً"، وشبّه شارون عرفات بـ"ابن لادن"، وذلك على الرغم من إعلان عرفات، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، وقف إطلاق النار من طرف واحد، وتأكيده على أنه سيبذل ما بوسعه من أجل المحافظة عليه، وأن الشعب الفلسطيني قد اختار السلام كخيار استراتيجي لا رجعة عنه[56].

كما اتهمت "إسرائيل" عرفات بالتقصير، وحملته مسؤولية ما يحدث؛ لأنه لم يتخذ ما يجب من إجراءات لوقف ما تسميه "الإرهاب"، وتعالت الأصوات داخل الحكومة الإسرائيلية الداعية إلى طرد عرفات، أو تصفيته جسدياً، أو اعتقاله ومحاكمته. وقد

---

[54] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ص 124.

[55] محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993–2003، ص 17–18.

[56] موقع دائرة الإعلام والثقافة بقطاع غزة – فتح، 2013/12/4، انظر:
http://www.fateh-gaza.com/ar/?Action=Details&ID=343

حاصرته قوات الاحتلال الإسرائيلي في مقره الرئاسي في أواخر مارس/آذار 2002، عقب اجتياحها لمدن الضفة الغربية. وبعد ثلاثين شهراً من الحصار تدهورت صحة عرفات، وتوفي في 2004/11/9. وتحوم الشكوك حول وفاته[57]، حيث كشفت تحاليل طبية، أجراها المركز الطبي في جامعة فودوا بمدينة لوزان السويسرية Centre Hospitalier Universitaire Vaudois (CHUV) في نهاية سنة 2013 أن سبب وفاة عرفات ناتج عن مادة البولونيوم polonium السامّة، بينما شكك خبراء روس بهذا السبب من خلال العينات التي قاموا بتحليلها.

أفضت انتفاضة الأقصى إلى وضع جديد فيما يتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية تجاه الاحتلال الإسرائيلي، والقاضية بمنع عمليات المقاومة، وجمع أسلحتها، واعتقال أعضاء الفصائل المقاومة. وتمّ إيقاف معظم عمليات الاعتقال على خلفية سياسية، وتمّ الإفراج عن معظم المعتقلين السياسيين. وذكر رئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية العقيد جبريل الرجوب، في 2001/6/16 في حديث لإذاعة "صوت فلسطين"، أن أجهزة الأمن الفلسطينية لن تعتقل أيّ فلسطيني إلا إذا خرق قوانين السلطة الأمنية[58].

وبعد اغتيال "إسرائيل" أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 2001/8/27 في رام الله، قامت الجبهة باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي في 2001/10/17 في القدس. وسارعت "إسرائيل" لتحميل عرفات المسؤولية. وكبادرة "حسن نية"، بعث عرفات برسالة إلى الحكومة الأمريكية أكد فيها أن الأشخاص المطلوبين لـ"إسرائيل" بقضية مقتل زئيفي سيجري التحقيق معهم، وتقديمهم للمحاكمة. واعتقلت قوى الأمن الفلسطينية المشتبه بهم، ومن بينهم الأمين العام الجديد للجبهة الشعبية أحمد سعدات، وحُكم على المتهمين بالحبس لمدة 18 عاماً لمشاركتهم في عملية قتل زئيفي. ومع ذلك تجاهلت "إسرائيل" المحاكمة، وطالبت بتسليم المتهمين لتقديمهم إلى المحاكمة في "إسرائيل"[59].

---

[57] السلطة الوطنية الفلسطينية، موقع وزارة الشؤون الخارجية، انظر:
http://www.mofap.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=35&catid=30&Itemid=32

[58] **الشرق الأوسط**، 2001/6/17.

[59] دائرة الإعلام والثقافة بقطاع غزة – فتح، 2013/12/4، انظر:
http://www.fateh-gaza.com/ar/?Action=Details&ID=343

بعد استقالة محمود عباس من رئاسة الوزراء في 2003/9/6 خرج محمد دحلان من التشكيلة الحكومية لأحمد قريع، واختفى مرة أخرى، ليعود صيف 2004، ويحرك عناصره، لإثارة الفوضى في شوارع قطاع غزة، معلناً أنه يقود حركة إصلاح ويحارب الفساد. ورأى البعض هذه الأفعال محاولة للانقلاب على عرفات. واتهم دحلان عرفات ومسؤولين بالسلطة بإضاعة خمسة مليارات دولار من المساعدات الخارجية للسلطة بطريقة غير واضحة، وأنهم تلاعبوا بهذا المبلغ، وقال: "ذهبت هذه الأموال مع الريح"، وإن عرفات "يجلس على جثث الفلسطينيين"[60]. غير أن حقيقة الأمر لم تكن كذلك، خصوصاً أن دحلان هو الذي يقود الحملة، في الوقت الذي يتهمه الكثير بأنه "غارق في الفساد"، وأن المسألة لا تعدو مجرد غطاء لتحقيق أهداف سياسية، خصوصاً أنها جاءت بعد أزمة حصلت عندما شكل محمود عباس الحكومة. وكان جوهر الصراع في حينه متركزاً على موضوع الصلاحيات الأمنية، ودعوات عباس للتخلي عن الانتفاضة، وإيقاف المقاومة ونزع سلاحها، تلبية لشروط خريطة الطريق، وبروز تيار داخل كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، المدعومة من عرفات، بدأ يتحرك باتجاه الضغط على عرفات لتنفيذ إصلاحات تُقصي رموز الفساد والمتعاونين مع "إسرائيل"، لصالح تعيين الرموز الوطنية، لحماية خيار المقاومة، واستمرار الانتفاضة[61].

وقد وصف رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أهارون زئيفي فركش Aharon Zeevi Farkash خطوة دحلان تلك بأنها خطوة سابقة لأوانها، وأنها لن تنجح، و"أن طموح دحلان تغلب على القدرات التي يتمتع بها، وبدأ خطوته من دون القوى التي كانت تحت سلطته"[62].

بعد وفاة الرئيس عرفات في 2004/11/9، دعا محمود عباس الفصائل الفلسطينية لوقف الهجمات ضدّ "إسرائيل" لتسهيل عملية انتخاب خليفة لعرفات[63]. وانتخب الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في 2005/1/9 عباس رئيساً للسلطة

---

[60] صحيفة **الوطن**، الكويت، 2004/8/1.

[61] موقع العرب نيوز، 2004/8/20، انظر: http://alarabnews.com/alshaab/2004/20-08-2004/38.htm

[62] المرجع نفسه.

[63] **الشرق الأوسط**، 2004/11/18.

الفلسطينية، والذي أدى اليمين الدستورية رئيساً منتخباً للسلطة الفلسطينية في 2005/1/15، وطالب "إسرائيل" بالبدء فوراً بتطبيق خريطة الطريق وبشكل متوازٍ[64].

وفي شباط/ فبراير 2005، شارك عباس في مؤتمر دعت إليه مصر في مدينة شرم الشيخ، انتهى إلى إعلان فلسطيني – إسرائيلي عن وقف متبادل "لأعمال العنف"[65]، وهو ما انتقدته فصائل فلسطينية. ووقَّع عباس على اتفاق مع إدارة جورج بوش الابن وحكومة شارون في آذار/ مارس 2005، حول تشكيل فريق التنسيق الأمني الأمريكي؛ الذي سيتولى تدريب وتجهيز قوات الأمن الفلسطينية، والإشراف على عملية التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة. كما أبرم عباس اتفاق القاهرة مع فصائل المقاومة في آذار/ مارس 2005، توصل خلاله إلى إعلان تهدئة فلسطينية من جانب واحد، وتستمر حتى نهاية السنة؛ مع التأكيد على حقّ الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال[66].

وبالرغم من تأكيد رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع، بعد اجتماعه بقادة الفصائل الفلسطينية في دمشق في 2005/8/22، على ألا خلاف حول سلاح المقاومة، استُخدم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة كذريعة للضغط من أجل نزع سلاح فصائل المقاومة في القطاع. وفي نهاية آب/ أغسطس 2005، أصدرت وزارة الداخلية الفلسطينية بياناً قالت فيه "إن وحدانية السلطة الفلسطينية وشرعيتها ليست مجالاً للشك أو المراهنة"[67].

وفي أيلول/ سبتمبر 2005 وقع انفجاران داخليان في قطاع غزة، الأول في منزل ناشط من حماس، والثاني خلال مسيرة احتفالية لحماس، أوديا بحياة 21 مواطناً؛ وقد تسبب الانفجاران في تصاعد حدَّة التوتر في مدينة غزة، وحدَّة الخلاف بين حماس ووزارة الداخلية. وعندما كشفت حماس عن هوية قيادييها العسكريين في مناطق قطاع غزة، وصف وزير الداخلية الخطوة بأنها "تأتي وكأن لا سلطة ولا شرعية... وأن هناك سلطة موازية". وبعد تهديدات من عباس بالتصدي لحماس، وتصاعد وتيرة الخلاف بين

---

64 خارطة الطريق، الجزيرة.نت، 2005/3/20، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC305C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm

65 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2005/2/8، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/8-2-2005.html

66 **الحياة**، 2005/3/18.

67 محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، ص 33–34.

الفلسطينيين أنفسهم، وازدياد حدة الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع، أعلن محمود الزهار، القيادي في حماس، أن الحركة أخذت قراراً بوقف الهجمات على "إسرائيل" من قطاع غزة[68].

وكانت كتائب القسام، وسرايا القدس، وكتائب شهداء الأقصى، قد أعلنت في نهاية 2005 انتهاء التهدئة، وهددت بالرد العنيف على كلّ اعتداء إسرائيلي[69]. وذلك بالتزامن مع دعوات الرئيس عباس لاستمرار التهدئة.

وفي 2006/1/19، وبعد تصاعد العمليات الإسرائيلية ضدّ المقاومة، فجَّر أحد أعضاء حركة الجهاد نفسه بحافلة في تل أبيب، قتل فيها إسرائيليَيْن اثنين، وجرح 22. واستنكرت السلطة العملية، ووصف عباس منفذيها بـ"المارقين"[70].

ومنذ أن أعلنت نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 2006 اتسعت الفجوة بين المشروعين اللذين تحملهما كلّ من فتح وحماس، فقد أصرت حركة فتح على الحفاظ على المكتسبات التي حصلت عليها من خلال قيادتها السلطة منذ نشأتها في سنة 1994، والالتزام بالمسيرة السلمية واستحقاقاتها بما يتماشى مع ما يراه المجتمع الدولي، وذلك من خلال ما أعلنه الرئيس محمود عباس في خطاب وجهه للشعب الفلسطيني على إثر تسلمه لنتائج الانتخابات، حيث ذَكَّرَ بأنه رئيس منتخب وفق برنامج قائم على نهج المفاوضات والحل السلمي للصراع مع "إسرائيل"[71]. بينما أصرت حركة حماس على حقها بممارسة صلاحياتها كأكبر كتلة برلمانية باتت بموجبها الحزب الحاكم، ومحاولة تنفيذ نهجها في إدارة السلطة بما يتوافق مع ما وعدت به ناخبيها من الإصلاح السياسي، وعدم التنازل عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، ورفض الاعتراف بوجود "إسرائيل" كدولة على أيّ جزء من الأراضي الفلسطينية[72]. كما أن كتائب القسام تجنبت إحراج

---

68 **المرجع نفسه**، ص 34.

69 **الخليج**، 2006/1/1.

70 **الحياة**، 2006/1/20.

71 موقع عرب 48، 2006/1/27، انظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=34415

72 كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006، موقع كتلة التغيير والإصلاح، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2006، في: http://www.islah.ps/new/index.php?page=viewThread&id=128

الحكومة والرئيس عباس فلم تشارك في البداية في ردود قوى المقاومة على الاعتداءات الإسرائيلية، والتي انحصرت في أغلبها في عمليات القصف بالصواريخ[73].

وفي 2006/4/17، نفذت الجهاد الإسلامي عملية استشهادية في تل أبيب، قتل فيها ثمانية وجرح 65 من الإسرائيليين؛ ودان رئيس السلطة العملية، ووصفها بـ"الحقيرة"، وقال إنها تسيء للشعب الفلسطيني[74].

ونفذت كتائب القسام، بالاشتراك مع ألوية الناصر صلاح الدين، الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام، في 2006/6/25، عملية "الوهم المتبدد" Dispelled Illusion، التي أسفرت عن أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. واستغلت "إسرائيل" العملية لتطلق حملة "أمطار الصيف" Summer Rain العسكرية على قطاع غزة، غير أن دخول الإسرائيليين في حرب مع حزب الله اللبناني في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2006، أوقف العملية.

وفي أثناء العدوان على لبنان، صرح عباس بأن "إسرائيل" طلبت هدنة في قطاع غزة، مقابل توقف المقاومة عن إطلاق الصواريخ[75]. وعقد لقاءات مع ممثلي الفصائل في قطاع غزة، في محاولةٍ للتوصل إلى تهدئة جديدة، غير أن محاولة عباس فشلت، بالرغم من إعلانه تجديد التهدئة، مقابل نفي الفصائل الاتفاق على ذلك[76].

ووصف عباس الصواريخ بالعبثية وهاجم فصائل المقاومة، وذلك بعد قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 باجتياح شمال قطاع غزة، بحجة وقف إطلاق الصواريخ[77]؛ وقد استهجنت الفصائل الفلسطينية تصريحاته، ورأت أنها توفر غطاء للعدوان الإسرائيلي[78].

وفي شباط/ فبراير 2007 وقّعت حركتا فتح وحماس، برعاية سعودية، "اتفاق مكة"، نتج عنها تأليف حكومة وحدة وطنية، وجاء في كتاب التكليف الموجه من عباس

---

73 محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 40.

74 وفا، 2006/4/17، انظر: http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=84620

75 **الحياة**، 2006/7/24.

76 **الحياة**، 2006/8/18.

77 **السفير**، 2006/11/9.

78 محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 41.

إلى إسماعيل هنية: "أدعوكم إلى احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية". وأعلن هنية قبول خطاب التكليف[79]، وألقى خطاباً أمام المجلس التشريعي عُدّ بمثابة برنامج عمل للحكومة الجديدة، أشار فيه إلى "المقاومة بأشكالها، ومنها الشعبية والجماهيرية ضدّ الاحتلال"، والعمل على "تثبيت التهدئة وتوسيعها لتصبح تهدئة شاملة ومتبادلة ومتزامنة، في مقابل التزام الاحتلال الإسرائيلي وقف إجراءاته على الأرض"[80].

وسعى عباس إلى تزويد الأجهزة الأمنية، التي أحكم سيطرته عليها، بالأسلحة، وذلك لمواجهة حركات المقاومة، بحجة ضبط الأمن؛ ومن ذلك ما كشفته صحيفة هآرتس في 2007/6/7، من أن الرئيس عباس والمنسق الأمني الأمريكي كيث دايتون طلبا من "إسرائيل" التصديق على شحنة أسلحة مصرية، تشمل عشرات العربات المدرعة، ومئات الصواريخ المضادة للدبابات، وآلاف العبوات الناسفة وملايين القطع من العتاد[81]. و"إسرائيل" بالطبع ما كانت لتوافق على ذلك، ولا حتى دايتون نفسه ما كان يمكن أن يسعى في أمر كهذا لو أن السلطة الفلسطينية كان في نيتها استخدام هذا السلاح في التصدي للاحتلال.

إضافة إلى ذلك، كان لكشف العديد من الاجتماعات والمداولات التي كانت تجري في الخفاء، بمشاركة مسؤولين من السلطة الفلسطينية وحركة فتح، تحت ستار حماية العملية السلمية عن طريق إسقاط حكم حماس، لرفضها شروط اللجنة الرباعية الدولي، أثر في انفجار الوضع الداخلي الفلسطيني.

ومن ذلك ما كشفته صحيفة الصنداي تايمز The Sunday Times حول اجتماع عقد في 8–2006/2/9 بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين في تكساس في الولايات المتحدة ترأسه إدوارد جرجيان Edward Djerejian، السفير الأمريكي السابق في "إسرائيل"، حيث تمت مناقشة السبل اللازمة لتهميش حركة حماس[82]. وما نشرته أيضاً صحيفة

---

79 **الحياة الجديدة**، 2007/2/16.

80 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2007/3/17، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/ministry_2007_11.htm

81 David Rose, "The Gaza Bombshell report," *Vanity Fair* magazine, April 2008,
http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804

82 *The Sunday Times* newspaper, 19/2/2006.

نيويورك تايمز The New York Times عن خطة أمريكية – إسرائيلية تهدف إلى عزل السلطة الفلسطينية، والتسبب بمعاناة الشعب الفلسطيني لإجباره على إسقاط حكومة حماس[83].

كما اتهم تقرير أعده وولف راينهاردت Wolf Reinhardt، معلق صحيفة يونغ فلت الألمانية، في 2007/6/14، الرئيس بوش بالتخطيط منذ فترة طويلة لتفجير الأوضاع الداخلية الفلسطينية، وبتحريض تيار داخل حركة فتح على القيام بتصفيات جسدية لقادة الفصائل العسكرية لحركة حماس. مستنداً في ذلك على اعتراف لكيث دايتون أدلى به أمام جلسة استماع في لجنة الشرق الأوسط بالكونجرس الأمريكي أواخر أيار/ مايو 2007، بيّن فيه وجود تأثير قوي للولايات المتحدة على تيارات فتح كافة[84]. كما ذكر ديفيد روز David Rose في تقرير لمجلة فانيتي فير Vanity Fair الأمريكية، أن المجلة تملك وثائق سرية، أثبتت صحتها مصادر أمريكية وفلسطينية، تكشف عن خطة سرية، اعتمدها بوش وتولت تنفيذها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ونائب مستشار الأمن القومي إليوت أبرامز Elliott Abrams، بالتنسيق مع محمد دحلان والأجهزة الأمنية التي يترأسها، للتحريض على حرب أهلية فلسطينية، والقضاء على قوة حماس، وإسقاط الحكومة التي شكلتها[85].

ثالثاً: سياسات السلطة في رام الله تجاه المقاومة الفلسطينية بعد سيطرة حماس على قطاع غزة 2007–2013:

خاضت حركة حماس ما أسمته بمعركة الحسم مع "التيار الانقلابي العميل في فتح"، في منتصف حزيران/ يونيو 2007؛ فقد أدت محاولات إفشال حكومة الوحدة الوطنية، التي شكلت عقب اتفاق مكة، أمنياً، إلى انفجار المواجهة المسلحة، انتهت بفرض سيطرة الحكومة التي يرأسها إسماعيل هنية على قطاع غزة، بينما سيطرت الرئاسة الفلسطينية والحكومة التي شكلها سلام فياض على الضفة الغربية.

---

83 Steven Erlanger, "Us and Israelis are said to talk of Hamas Ouster," *The New York Times* newspaper, 14/2/2006.

84 عرب 48، 2007/6/15، انظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=54&id=46221

85 David Rose, *op.cit.*

وأعلنت حماس أن ما قامت به جاء من أجل قطع الطريق على ما وصفتها بـ"الفئة المتصهينة التي تتستر ببعض الأجهزة، وتنطلق من مقراتها وتتدرب في مواقعها". وشددت حماس في بيانها على أنها "لا تعادي أياً من هذه الأجهزة، ولكن تستهدف الفئة التي تندس بين صفوفهم فقط"[86]. وقال خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، إن الخطوة الأولى في التوافق الوطني تتمثل في حلّ مشكلة الملف الأمني، بإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية، وتنظيفها من الفساد ومن الأدوار المشبوهة[87]، في إشارة إلى التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي.

ورأى هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أن ما قامت به حماس في غزة هو قضاء على تيار دايتون ومخططه داخل فتح، وأنه لم يكن موجهاً ضدّ فتح نفسها[88]. واتهم خالد أبو هلال، الناطق الإعلامي باسم وزارة الداخلية الفلسطينية، الولايات المتحدة و"إسرائيل" بدعم "فئة انقلابية بالسلاح والمال، بهدف إيقاع الشعب الفلسطيني في حرب أهلية، الأمر الذي يساعد في تنفيذ مخططات إسرائيلية". وقال: "إننا لطالما قلنا إن أمريكا تدعم بالسلاح طرفاً ضدّ طرف آخر ليس بالمجان، ولكنها تريد ثمناً من ذلك، والثمن هو إيقاع الشعب الفلسطيني في حرب أهلية، وتنفيذ مخططات إسرائيلية تستهدف النيل من حقوق الفلسطينيين"، لافتاً الانتباه إلى أن المعركة التي تدور في قطاع غزة هي معركة عنوانها واحد هو السلاح الأمريكي والإسرائيلي[89].

سعت الرئاسة الفلسطينية للتعامل مع حالة الانقسام، وأتبعتها بسلسلة من الإجراءات، استهدفت حركة حماس وقوى المقاومة في الضفة الغربية. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth في أيلول/ سبتمبر 2007 أنه في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس اعتقلت أجهزة أمن السلطة أكثر من ألف من

---

86 **الشرق الأوسط**، 2007/6/14.

87 **الحياة**، 2007/7/22.

88 برنامج بلا حدود، مستقبل الصراع بين فتح وحماس، الجزيرة.نت، 2007/6/27، انظر:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/339af9e3-1c57-45b0-ab71-e34c0d851b07

89 **الشرق الأوسط**، 2007/6/14.

عناصر حماس[90]. وأفادت حماس أن الحركة تعرضت في الضفة لـ 1,007 اعتداءات في الفترة 6/11–2007/8/31 من عناصر الأجهزة الأمنية ومن عناصر فتح[91].

كما اتخذ عباس سلسلة من القرارات للحيلولة دون تكرار تجربة غزة في الضفة، في مقدمها تفكيك كتائب القسام، حيث أصدر في 2007/6/26 مرسوماً يقضي بحل كل "الميليشيات والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية"، وطلب المرسوم من الحكومة إنهاء ظاهرة الجماعات المسلحة كافة ومصادرة أسلحتها[92]؛ وذلك إفساحاً في المجال أمام خطة أمنية يجري إعدادها في وزارة الداخلية، التي يرأسها اللواء عبد الرزاق اليحيى؛ ويشمل ذلك تنظيمات حركة فتح، وحماس والجهاد الإسلامي والفصائل الأخرى. وهذا في الحقيقة كان تنفيذاً لخريطة الطريق في بندها المتعلق بتفكيك خلايا المقاومة[93].

وعمل على تجفيف مصادر تمويل حماس وإغلاق مؤسساتها، عبر إصدار مرسوم رئاسي، في 2007/6/22، يعطي وزير الداخلية صلاحيات حلّ الجمعيات المرخصة سابقاً[94].

كما تواصلت إجراءات حكومة فياض الأمنية ضدّ حماس في الضفة خلال سنة 2008 بحجة منع السلاح غير الشرعي، وبحجة أن حماس تسعى للانقلاب على الشرعية. وقال فياض إن السلطة "حريصة على التعددية السياسية وعدم المس بها، إلا أنها

---

90 **الخليج**، 2007/9/6.

91 المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية – حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة "حماس" في الضفة المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4، انظر: http://www.palestine-info.info/ar/defaultaspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7m9FQhIT%2f%2bbPBrh9bwrK1HI3akLLUHarscCGjyTAu9o9iWQYyHp0jGJ9w69m5SXYqQ1Ywjy THS4cYIn89tgqHwSWy7TWcKw95dhBG%2fKpLNf8M%3d؛ وتقرير صادر عن حركة حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحقّ حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة المحتلة خلال شهر رمضان المبارك، 2007/10/17.

92 وفا، 2007/6/26، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=54651؛ ومعاً، 2007/6/26، انظر: http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=72543

93 محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، ص 58.

94 رويترز، 2007/6/22، انظر: http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topnews&storyID=2007-06-22T142049Z_01_OLR251157_RTRIDST_0_OEGTP-MID-SECURITY-MA7.XML؛ و**الحياة**، 2007/6/23.

ترفض التعددية الأمنية"[95]، لكنه كشف عن سياسة تعامل حكومته مع حماس بقوله: "طالما أن الوضع قائم على ما هو عليه في غزة، فإن حماس هي تنظيم مناوئ للسلطة، والحكومة تعمل وفق هذا"[96]. وكشف رياض المالكي، وزير الخارجية، أن حكومة فياض اتخذت قراراً في 2008/5/5 بسحب كل أسلحة المقاومة التي سماها الميليشيات، وسلاح كل شخص لا ينتمي للأجهزة الأمنية[97]؛ وهو قرار يأتي تنفيذاً للبند الأول من خريطة الطريق.

وأصرّت السلطة الفلسطينية على عدم وجود معتقلين سياسيين، باعتبار أن اعتقال رجال المقاومة ليس اعتقالاً سياسياً، بل يُصنف تحت باب اعتقال "الفئات المسلحة التابعة لأي جهة، والتي تحمل أيّ سلاح"، بحسب وصف العميد سميح الصيفي، قائد منطقة الخليل، والذي شدد على أن "أي سلاح غير سلاح الأجهزة الأمنية غير شرعي"[98].

ونتيجة لذلك، نشرت السلطة، وبموافقة إسرائيلية، عناصرها الأمنية في مناطق جنين ونابلس والخليل وبيت لحم، ونجحت في تفكيك العديد من خلايا المقاومة، وفي إحباط عمليات تفجير ضدّ "إسرائيل". وعلى الرغم من أن تركيزها كان على ضرب البنية التحتية المدنية والعسكرية لحماس، إلا أنها سعت إلى ضرب وتفكيك كلّ الأجنحة المسلحة لفصائل المقاومة، بما في ذلك كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح، وسرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي وغيرها[99].

وأشاد تقرير لجهاز الشاباك، نُشر في أوائل 2008، بجدية عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وبأنها تمكنت من مصادرة 120 قطعة سلاح، وكشفت مختبراً لإعداد المتفجرات، كما أطاحت بعدد من مديري الجمعيات الخيرية[100]. ونوه العقيد يوآف مردخاي Yoav Mordechai، رئيس الإدارة المدنية بالضفة، بأن التنسيق الأمني آخذ

---

[95] **الخليج**، 2008/4/23.

[96] **الدستور**، 2008/8/8.

[97] **الخليج**، 2008/5/6.

[98] **الشرق الأوسط**، 2008/10/28.

[99] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 54.

[100] **الحياة**، و**القدس العربي**، 2008/1/8.

بالاتساع، وأن هناك لقاءات تُعقد بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين[101]. وقال مردخاي: "إننا نخوض معركة حقيقية ضدّ تنظيم حركة حماس المدني والاجتماعي، ونعمل حالياً بكل طاقتنا وبقوة ضدّ كل مؤسسات حماس على اختلافها: المدنية والعسكرية في الضفة الغربية"[102]. وأوضح يوفال ديسكين، رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية، في اجتماع للحكومة الإسرائيلية، أن "التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة جيد جداً، خاصة في محاربة الإرهاب وإغلاق المؤسسات"[103].

واتهمت حماس الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة بإشراك محققين إسرائيليين وأمريكيين خلال التحقيق مع نشطائها المعتقلين، وحملتها المسؤولية عن وفاة محتجزين لدى الأجهزة الأمنية، حيث حمّل فوزي برهوم، الناطق الرسمي باسم الحركة، عباس وفياض المسؤولية الكاملة القانونية والأخلاقية عن وفاة الشيخ مجد البرغوثي، الذي توفي وهو محتجز لدى جهاز المخابرات العامة الفلسطينية في شباط/ فبراير 2008، وعن حياة كل المعتقلين السياسيين في سجون السلطة[104]. إلا أن تقرير النائب العام الفلسطيني أكد أن سبب الوفاة المباشر هو وفاة طبيعية سببها مرض مزمن[105].

كما أعلنت حركة الجهاد الإسلامي رفضها لممارسات السلطة في رام الله، وأن تكون الأجهزة الأمنية الفلسطينية حارسة لأمن الاحتلال الإسرائيلي. وشدد الشيخ خضر حبيب، القيادي في الحركة، على أن سلاح المقاومة شرعي، ونظيف، ويجب الدفاع عنه، وحمايته، وعدم المساس به[106]. كما اتهمت حركة الجهاد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في 2008/7/1 بالتنسيق مع "إسرائيل" أمنياً لاعتقال نشطائها، واغتيالهم؛ وذلك عقب نجاة علاء أبو الرب، القائد العسكري في الجناح العسكري للحركة، من عملية اغتيال إسرائيلية، بعد محاصرته من قبل الأجهزة الفلسطينية[107].

---

101 **الشرق**، 2008/1/24.

102 **الدستور**، 2008/9/13.

103 أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة، بي بي سي بالعربية، 2008/10/19، في: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7678000/7678733.stm

104 **القدس العربي**، 2008/4/8.

105 **الحياة الجديدة**، 2008/4/9.

106 **المرجع نفسه**.

107 **القدس العربي**، 2008/7/2.

وعلى الرغم من أن تركيز الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية كان على ضرب البنية التحتية المدنية والعسكرية لحماس، إلا أنها سعت إلى ضرب وتفكيك كل الأجنحة المسلحة لفصائل المقاومة، حيث شدد اللواء حازم عطا الله، قائد الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية، على أن "كل من له علاقة بالسلاح والمتفجرات، أي العمل العسكري، وليس مهماً ضدّ من سيوجه هذا العمل، لأنه يقع على الأرض الفلسطينية، فسنعتقله"[108].

ويظهر محضر اجتماع بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين في الضفة كشف عنه كبير المحللين في يديعوت أحرونوت ناحوم برنياع Nahum Barnea، أن التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وأجهزة الأمن الإسرائيلية هدفه القضاء على حماس "العدو المشترك" للطرفين. حيث أكد أبو الفتح، قائد الأمن العام والقوة العسكرية الفلسطينية، خلال الاجتماع، أنه "ليس هناك خصام بيننا، لدينا عدو مشترك، حركة حماس، نحن نتحرك ضد حماس الآن أيضاً في رمضان". وتابع "أنا سأفعل اليوم كل ما أستطيعه حتى أمنع العمليات، أنتم تدركون أننا أفضل من السابق أنتم تمدحون ذلك، بفضل عملياتنا أصبحتم أقل حاجة لقواتكم"[109].

ووفق محضر الجلسة قال ماجد فرج، رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية: "نحن في معركة صعبة جداً... قررنا خوض الصراع حتى النهاية، حماس هي العدو، قررنا شنّ حرب عليها، وأنا أقول لكم لن يكون أيّ حوار معهم فمن يريد أن يقتلك عليك أن تبكر بقتله. أنتم توصلتم إلى هدنة معهم أما نحن فلا". وذكر أن الأجهزة الأمنية تقوم "بتولي أمر كل مؤسسة حمساوية ترسلون اسمها إلينا، أعطيتمونا في الآونة الأخيرة أسماء 64 مؤسسة، وقد انتهينا من معالجة 50 منها، بعض هذه المؤسسات أغلقت، وفي البعض الآخر استبدلنا الإدارة". كما استطاعت السلطة، بحسب قول فرج، وضع أياديها على أموال هذه المؤسسات، وذكر أن "إسرائيل حولت للسلطة 150 حساباً بنكياً يشتبه بعلاقاتها بالتنظيمات الإرهابية، والسلطة أغلقت 300 حساب"، مشيراً إلى أنهم كانوا يفكرون "ألف مرة قبل الدخول للمسجد، أما اليوم فنحن ندخل لكل مسجد عند الحاجة"[110].

---

108 أحمد بديري، مرجع سابق.

109 **القدس العربي**، 2008/9/22.

110 **المرجع نفسه**.

وأصدرت حماس في 2008/11/12 إحصائية بـ 616 معتقلاً سياسياً من أبنائها لدى السلطة، بينهم 35 أسيراً محرراً. وقالت إن حالات الاعتقال السياسي لأفرادها في الضفة بلغت 2,921 حالة اعتقال، في الفترة من 2007/6/10 وحتى 2008/11/11[111]. واتهمت حماس عباس والحكومة في رام الله بمحاولة ضرب تيار المقاومة.

وأكدت مؤسسات حقوقية فلسطينية على وجود اعتقال سياسي في الضفة الغربية، وقال شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق للدفاع عن حقوق الإنسان، إن عدد المعتقلين في الضفة بلغ نحو 270 معتقلاً، كما قال إن كل الأجهزة الأمنية تمارس التعذيب، وإنه أصبح ظاهرة واسعة الانتشار[112]. ورصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن 28 شكوى من حالات تعذيب وسوء معاملة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 فقط[113].

وبالمقابل، اتهم عباس حركة حماس بتنفيذ أجندات إقليمية وبالارتباط بإيران والعلاقة بالقاعدة، وبأنها تسعى لإنشاء "إمارة ظلامية" في قطاع غزة، ووصف صواريخ المقاومة بأنها "عبثية". وأكد أنه لا يسمح بازدواجية السلاح في الضفة لأي شخص من فتح أو حماس، و"قصة أن هذا السلاح للمقاومة أكذوبة كبيرة لا تنطلي على أحد"[114]. كما اتهم الفصائل الفلسطينية بالمتاجرة بالمال والسلاح والمخدرات[115].

ومن جهتها، تمكنت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة من توفير غطاء لحركات المقاومة، واستمر نقل و"تهريب" الأسلحة إلى القطاع وتصنيع ما يمكن تصنيعه. غير أن المربع الذي وجدت الحكومة نفسها فيه جعل فعل حماس، وتيار المقاومة فعلاً دفاعياً في جوهره.

---

111 موقع مركز البيان للإعلام، 2008/11/13، انظر:
http://www.albian.ps/ar/portal/01942ed0-9740-47f1-beef-0577d59f78d3.aspx

112 أحمد بديري، مرجع سابق؛ و**القدس العربي**، 2008/11/1.

113 رويترز، 2008/12/4، انظر: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE4B30N220081204?sp=true؛ و**القدس العربي**، 2008/12/5.

114 **الحياة**، 2008/2/27.

115 **القدس العربي**، 2008/11/12.

كما طرحت حماس في مذكرة أعدّت في 2008/1/6 رؤيتها لحلّ أزمة الانقسام الفلسطيني؛ رأت فيها أن السلطة الفلسطينية بغض النظر عمَّن يديرها، غير قادرة وغير مؤهلة لإدارة مشروع المقاومة، وأن من الخطأ ربط المقاومة وأجنحتها العسكرية وسلاحها بالسلطة، وبالتالي لا يجوز للسلطة احتكار السلاح ونزع سلاح المقاومة. وقالت إنه يجب التنسيق بين الفصائل لإدارة الصراع مع "إسرائيل"، وكذلك التنسيق مع حكومة السلطة من خلال آلية مناسبة. وقد كشف محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحماس، عن مقترحات قدمها خالد مشعل للقيادة السعودية من ستّ نقاط، تتوافق بشكل عام مع المذكرة السابقة[116].

ووقفت مسألة "التقيد بما التزمت به منظمة التحرير"، ومنها الموافقة على شروط اللجنة الرباعية الدولية، والتي نصت على نبذ العنف، أي العمل المقاوم، عقبة أمام تنفيذ المبادرة اليمنية للمصالحة الفلسطينية؛ حيث طرح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مبادرة لحلّ الانقسام الفلسطيني في 2007/8/9، وتمّ تعديلها في 2008/2/9، وإضافة بند جديد يتضمن أهم شروط الرئيس عباس للحوار، والذي نصّ على "التقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية"، ومنها شروط اللجنة الرباعية الدولية، التي تشترط التوقف عن مقاومة الاحتلال، والذي كان جوهر الخلاف بين وفدي منظمة التحرير وحماس للحوار (19–2008/3/23)[117].

وتعاملت السلطات الأمنية الفلسطينية في رام الله بشكل صارم مع المظاهرات والاحتجاجات التي حاولت الخروج في الضفة تعبيراً عن غضبها على العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)، وحصرتها في أطر ضيقة، ومنعتها من رفع شعارات مؤيدة لحماس، كما منعتها من الاحتكاك بقوات الاحتلال. وقامت باعتقال العديد من النشطاء الذين شاركوا في المظاهرات من حماس والجبهتين الشعبية والديموقراطية وغيرها[118].

وشاركت الأجنحة العسكرية لمعظم الفصائل الفلسطينية المتواجدة في قطاع غزة في مقاومة العدوان الإسرائيلي، وتفاعل عدد من قيادات فتح مع المقاومة في وجه العدوان،

---

116 محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 26–27 و32–33.

117 **المرجع نفسه**، ص 33–34.

118 **الحياة**، 2009/1/3؛ **والشرق الأوسط**، 8 و2009/1/10.

وعلقت الحركة احتفالاتها في الذكرى الـ 44 لانطلاقتها. وقال عباس زكي، ممثل منظمة التحرير في لبنان، إن الفتحاويين هم مشاريع شهادة، و"إن المقاومة ستنتصر"[119].

واتهمت حماس الأجهزة الأمنية في رام الله بأنها لم تتوقف للحظة في حملتها الإقصائية ضدّها، لا بل إن الحملة "تواصلت وازدادت" في أثناء العدوان على غزة. واتهمت حماس عناصرَ وقيادات في الأجهزة الأمنية بالتورط في إعداد قوائم بأهداف "تستحق القصف" وبتزويد مخابرات الاحتلال بها، وضبطت الأجهزة الأمنية في غزة مراسلات بين ضباط أجهزة أمنية سابقين في غزة وبعض القيادات الأمنية الهاربة إلى الضفة، تشير إلى أن القيادة في رام الله طلبت تقارير عاجلة، وخرائط تفصيلية، عن منازل قيادات في حماس وكتائب القسام ومواقع مفترضة لتخزين السلاح؛ وأن الأجهزة الأمنية في غزة اعتقلت عدداً من هؤلاء الضباط المحسوبين على فتح، وقدَّموا اعترافات تفصيلية عما قاموا به[120].

كما ادعت صحيفة معاريف الإسرائيلية في 2009/5/12 أن وثيقة أُعدّت في مكتب وزارة الخارجية الإسرائيلية ذكرت أن عناصر فلسطينية رفيعة المستوى ضغطت على "إسرائيل" بشكل كبير لإسقاط حُكم حماس في قطاع غزة خلال العدوان على غزة[121]. غير أن السلطة الفلسطينية نفت ما أوردته معاريف[122]. وكشفت تسريبات موقع ويكيليكس Wikileaks أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت حاولت تنسيق العدوان على غزة مع رئيس السلطة الفلسطينية ومع مصر، وجاء في برقية من السفارة الأمريكية في تل أبيب، أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، قال إن الحكومة الإسرائيلية تشاورت مع مصر ومع حركة فتح في حملة "الرصاص المصبوب"، وسألت إذا ما كانتا على استعداد لتولي السلطة على قطاع غزة بعد أن تهزم "إسرائيل" حركة حماس. وكتب في البرقية أيضاً أن باراك أشار إلى أنه حصل على "ردّ سلبي"[123].

---

119 **المستقبل**، 2009/1/5.

120 المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/22، انظر: http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xy=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7%2b%2bH3ieD3NKNahQOdhTJHY3d9miGoenihb%2fjveP6SggqdwgPjmr5e%2bXM5pXskFauXxt9ujBiMws8K2W0DzaLRycu2MhPtRrJThc6f8hfjBNU%3d؛ **والغد**، 2009/5/13.

121 سما، 2009/5/12، انظر: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=42426

122 **الخليج**، 2009/5/13.

123 عرب 48، 2010/11/29، انظر: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=75989

وكان عباس قد انتقد عدم تجديد حماس والفصائل الفلسطينية اتفاق التهدئة. ورأى أن "إنهاء التهدئة لا يجوز". وعن وجود حملة دبلوماسية وسياسية لتوفير غطاء لاجتياح غزة، قال:

> نحن لا يمكن أن نقبل أو أن نوافق على أن يتم اجتياح غزة أو حتى توجيه ضربات لها بالطائرات أو المدفعية. ونرفض ذلك رفضاً قاطعاً، لأنه يصب كله في خانة ضرب الشعب الفلسطيني وضرب مصالحه. ونحن في الوقت نفسه ضدّ الصواريخ العبثية التي تطلق بين الفترة والأخرى، وهذا ما أردده باستمرار. وسنبذل كل جهدنا من أجل أن لا يحدث هذا أو ذاك[124].

وحمّل بعض رموز السلطة حماس مسؤولية الحرب أكثر مما تُحمّلها لـ"إسرائيل"، وقال نمر حماد، مستشار عباس، إن قادة حماس "شركاء" في الجريمة الإسرائيلية ضدّ غزة، وإنه "يتعين على حماس أن تفهم ما معنى أن تقوم بأعمال طائشة"[125].

وبالرغم من ذلك، قامت السلطة في رام الله بتجميد مفاوضات التسوية مع "إسرائيل"[126]، وقال عباس "لن نقبل بتدمير حماس لنحلّ محلها، وهمّنا الوحيد هو وقف الاعتداء على الشعب الفلسطيني، والسبيل الوحيد لإنهاء الانقسام هو الحوار، والحوار فقط"[127]، ودعا حماس إلى الموافقة على المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، محملاً الطرف الذي يرفضها "المسؤولية عن شلال الدم"[128].

وقامت الأجهزة الأمنية في شهري حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر 2009 بحملتي اعتقالات واسعتين ضدّ أنصار حماس، وبحسب حماس فإن أجهزة السلطة اعتقلت في حزيران/ يونيو 474 شخصاً من أنصارها، ونفذت 555 عملية دهم

---

124 **الحياة**، 2008/12/24.

125 الجزيرة.نت، 2008/12/28، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/900d403b-357a-4f35-bfad-547944842ecf

126 رويترز، 2008/12/29، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE4BS0CJ20081229

127 **الحياة الجديدة**، 2009/1/6.

128 **الحياة**، 2009/1/11.

وتفتيش[129]، واعتقلت 550 من أنصارها في النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2009[130]. كما اعترفت الأجهزة الأمنية بأنها صادرت 8.5 ملايين دولار من أعضاء في حماس خلال أشهر قليلة من سنة 2009، بحجة أنها كانت تُستغل لبناء جهاز أمني لها في الضفة[131].

وأكد سلام فياض، رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله، على أن "قواتنا قامت بواجبها الوطني، والسلطة الوطنية مصممة على فرض النظام العام وسيادة القانون"[132]، وذلك بعدما قامت الأجهزة الأمنية بقتل اثنين من أعضاء كتائب القسام في قلقيلية في 2009/5/31. وتحدث وزير الداخلية عن أن السلطة "لن تسمح لمجموعات خارجة عن القانون العبث بأمن الوطن والمواطنين"[133]. وشدد حسين الشيخ، مسؤول التنسيق والارتباط مع الجانب الإسرائيلي، على أن كتائب القسام في قلقيلية، تمّ تصفيتها لأنها كانت تهدد جميع الاتفاقيات والتفاهمات التي تمّ التوصل إليها مع الطرف الإسرائيلي، حسب قوله[134].

واتهم الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية اللواء عدنان الضميري قيادات حماس بممارسة التحريض العلني لمجموعاتها وعناصرها، معتبراً أن ما جرى في قلقيلية كان نتيجة لهذا التحريض. وكشف عن اعتقال مجموعات أمنية تابعة لحماس تعمل تحت اسم "جهاز مجد"، هدفها جمع ونقل المعلومات عن المؤسسات الأمنية التابعة للسلطة، وقال إن هذه المجموعات اعترفت بتكليفها بتصوير مواقع أمنية فلسطينية لمهاجمتها واستهدافها[135].

---

129 **فلسطين**، 2009/7/3.

130 **فلسطين**، 16–2009/12/17.

131 معاً، 2009/7/5، انظر:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=174149&MARK=%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%8A

132 **الحياة الجديدة**، 2009/6/1.

133 **القدس العربي**، 2009/6/5.

134 **فلسطين**، 2009/6/1.

135 **الحياة الجديدة**، 2009/6/1.

واتهمت حماس الأجهزة الأمنية بالسعي لتلفيق اتهامات بحق عناصرها "الذين استشهدوا"[136]، وقالت إن تلك الجريمة "لم تكن إلا في سياق الحرب المعلنة التي تشنها أجهزة عباس الأمنية على المقاومة في الضفة الغربية، ضمن التزام السلطة المعلن بتنفيذ الشق الأمني من خريطة الطريق"[137].

وأكد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في 2009/6/25، أن ما يجري في الضفة إنما هو "عملية سحق وحملة شاملة لاستئصال حماس وقوى المقاومة في الضفة الغربية لم يحدث مثيل لها منذ عام 1967". وأشار إلى افتخار الجنرال الأمريكي دايتون خلال محاضرة ألقاها في معهد واشنطن في 2009/5/7 بـ"بناء رجال فلسطين الجدد، وتفكيكه للمقاومة في الضفة بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي"[138]. وقال أسامة حمدان، ممثل حماس في لبنان، في 2009/8/2 إن "عدد المعتقلين في الضفة وصل إلى 1,143، من بينهم 878 من عناصر حماس"[139].

وكشف تقرير أمريكي، أعده ناثان ثرال Nathan Thrall أن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية قامت بمشاركة الجيش الإسرائيلي في سنة 2009 بـ 1,297 عملية مشتركة ضدّ مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة، استهدفت فيها حماس، ومؤسساتها، بزيادة 72% عن عمليات سنة 2008[140].

ورأت السلطة في رام الله أن المقاومة المسلحة تضر بالمشروع الوطني الفلسطيني، حيث دان فياض عمليتين للمقاومة الفلسطينية وقعتا في الخليل في حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس 2010، أدتا إلى مقتل شرطي إسرائيلي وأربعة مستوطنين، محذراً مما

---

136 **فلسطين**، 2009/6/9.

137 **فلسطين**، 2009/6/1.

138 المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/6/25، انظر:
http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7kWVy32kmtoBxLEgL1TwOX02%2b2EPTnhIkVD3DmkvyHqYkg8MIYIGY5eO%2bvXcy5b0Kd0LEmZEF2dQSFOdt50%2baSLako4b%2bpvTDWcuDzKWB06o%3d

139 الجزيرة.نت، 2009/8/2، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E36AEB1-FEFD-4926-9F61-A17481AA57F0.htm

140 Nathan Thrall, "Our Man in Palestine," *The New York Review of Books* magazine, New York, vol. 57, no. 15, 14/10/2010, http://www.nybooks.com/articles/archives/2010/oct/14/our-man-palestine/?pagination=false#fnr9-684950191

وصفه بـ"مخاطر الانجرار إلى دائرة العنف التي أثبتت التجربة أنها أضرت بالمصالح الوطنية، وخدمت المشروع الاستيطاني الإسرائيلي"[141]. وأعلن فياض رفضه لما أسماه "الاستمرار في استغلال معاناة الشعب الفلسطيني في خدمة أجندات فئوية وإقليمية، تتعارض مع المصالح العليا لشعبنا، وتحت شعارات فارغة المضمون"، وشدد على أن مثل هذه العمليات تتناقض مع المصالح الوطنية الفلسطينية، والرؤية الاستراتيجية التي تتبناها السلطة، والتي تجمع بين النضال السياسي، الذي تقوده منظمة التحرير من جهة، واستكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين وبنيتها التحتية، وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال من جهة أخرى[142].

وأوضح فياض رؤيته في التعامل مع ما أسماه العنف والتحريض في لقاء مع ممثلين عن 65 شركة يهودية وزعماء دينيين واجتماعيين في "منزل خاص" في مانهاتن بنيويورك، قائلاً: "يجب معالجة العنف بغض النظر عن وضع عملية السلام، مشيراً إلى أن الأمن مصلحة حيوية للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ومن يستخدمون العنف لدعم أجندتهم يجب أن يحاكموا ويعاقبوا". وأكد فياض أن حكومته التزمت بتحقيق "بيئة خالية من التحريض"، مشدداً على أن استخدام أماكن العبادة لنشر الكراهية مرفوض[143].

وبالمقابل، أصرت حركة حماس على تمسكها ببرنامج المقاومة، بالرغم من دخولها في الحكم، وحاولت الجمع بين هذا البرنامج وبين متطلبات الحكم في غزة، وما يستدعيه ذلك من توازنات أمنية مع "إسرائيل"، وقد أسفر ذلك عن هدنة غير معلنة مع "إسرائيل" في قطاع غزة؛ حيث تعاونت معظم الأجنحة العسكرية في غزة في إيجاد هدنة واقعية على الأرض مع الاحتلال. واستمر تدفق السلاح على قطاع غزة، إلى جانب حفر الأنفاق الدفاعية الداخلية، والاستعدادات لمواجهة أيّ عدوان؛ بالرغم من الهدنة، وعدم إطلاق الصواريخ، وعدم القيام بعمليات.

وقامت الحكومة، التي يرأسها إسماعيل هنية، بحملة كبيرة ضدّ العملاء مع "إسرائيل". وأعلنت وزارة الداخلية أنها تمكنت من كشف شبكات تجسس تستخدم

---

141 **الشرق الأوسط**، 2010/6/16.

142 وفا، 2010/8/31، انظر: http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=84523

143 **الخليج**، 2010/9/23.

مواقع على شبكة الإنترنت، وتستغل حاجة المواطنين، وتعمل على تجنيدهم، مشيرة إلى أنها تقوم بحملة توعية لمواجهة ذلك[144]. وقال فتحي حماد، وزير الداخلية في قطاع غزة، إن جهاز الأمن الداخلي اكتشف "طرقاً وأساليب جديدة للاحتلال الصهيوني في الاختراق، إلى جانب النجاح في مكافحة العملاء"[145].

وأفاد المتحدث باسم وزارة الداخلية إيهاب الغصين أنه تمّ اعتقال عملاء استطاعوا اختراق الفصائل، وذلك من خلال انضمامهم لصفوف المقاومة[146]. وتمّ تنفيذ حكم الإعدام بحقّ اثنين من المتهمين بالعمالة والتخابر مع الاحتلال، والتسبب في قتل الكثير من المقاومين، وإصابة عدد آخر خلال فترة تعاونهما مع الاحتلال[147].

ونتيجة للسياسات التي تتبعها السلطة في رام الله ضدّ المقاومين الفلسطينيين، أعلن جهاز الشاباك عن خلو قائمته ممن يسميهم المطلوبين في الضفة لأول مرة منذ ما يزيد عن عشرين عاماً. وأشار رئيس الشاباك يوفال ديسكين إلى أن عمليات الأجهزة الأمنية للسلطة ضدّ حماس في الضفة وصلت إلى أعلى درجة لها منذ 16 عاماً. وقال إن فياض والرئيس عباس يساندان الأجهزة الأمنية للسلطة بكل قوة[148].

وكشفت الحكومة الإسرائيلية، ضمن تقريرها الذي قدمته أمام "لجنة ارتباط الدول المانحة" (Ad Hoc Liaison Committee (AHLC في بروكسل، أن أجهزة الاحتلال قامت بـ 2,968 عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية في سنة 2010، مقارنة مع 1,297 عملية في سنة 2009، أي زيادة بنسبة 129%. كما عقدت 686 اجتماعاً مشتركاً خلال 2010، مقارنة بـ 544 اجتماعاً خلال 2009، أي زيادة بنسبة 26%؛ بالإضافة إلى إسهام القوات الفلسطينية بتسليم 623 إسرائيلياً بعد أن دخلوا عن طريق الخطأ إلى مناطق تابعة للسلطة في الضفة[149]. وأشار التقرير

---

144 **الحياة**، 2010/4/13.

145 **الحياة**، 2010/10/19.

146 السلطة الوطنية الفلسطينية، رئاسة مجلس الوزراء، موقع الأمانة العامة، غزة، 2010/9/26، انظر: http://www.pmo.gov.ps

147 **الغد**، 2010/4/16.

148 *The Jerusalem Post*, 13/9/2010.

149 State of Israel, Measures Taken by Israel in Support of Developing the Palestinian Economy and Socio-Economic Structure, Report of the Government of Israel to the Ad Hoc Liaison Committee (AHLC), Israel Ministry of Foreign Affairs, 13/4/2011, http://mfa.gov.il/mfa/Pages/default.aspx

السنوي لجهاز الشاباك أن العمليات الأمنية المشتركة لقوات أمن السلطة و"إسرائيل" قد "خفضت الهجمات الفلسطينية ضدّ الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى أقل مستوى منذ 2000"[150].

واتهم تقريرٌ أصدره "مركز المعلومات ودَعْم اتخاذ القرار" في وزارة التخطيط الفلسطينية في قطاع غزة السلطة في رام الله بتنفيذ أكثر من 3,000 "حالة اختطاف" على خلفية سياسية خلال سنة 2010، وذكر أن نحو 1,404 حالة من حالات الاعتقال كانت لأسرى محررين...[151].

وتصاعدت عمليات الاستدعاء والاعتقال السياسي بحقّ نشطاء المقاومة في سنة 2011، وتواصلت الانتهاكات للحريات العامة والخاصة هناك، ومن بينها الفصل الوظيفي على خلفية الانتماء السياسي والفصائلي، ومنع التجمعات والمسيرات الجماهيرية والفصائلية باستخدام القوة، وذلك على أرضية الالتزامات الأمنية الواردة في اتفاق أوسلو. وأكد عباس، خلال مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية الرسمية باللغة العبرية ريشيت بيت في 2011/3/14، على أنه لن يسمح باندلاع انتفاضة، أو أن يصل الوضع إلى فوضى أمنية طالما هو رئيس السلطة[152]. كما شدد خلال لقائه عدداً من الكتاب والمثقفين الإسرائيليين في رام الله على وجود "تنسيق جيد" فيما وصفه بـ"منع الإرهاب والمحافظة على هدوء الأوضاع"[153].

وقال عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إن "التنسيق الأمني يجري وفق اتفاق موقّع بيننا وبين الإسرائيليين، هم يقومون بواجبهم ونحن كذلك"، وإن المقاومة ليست مفهوماً محدداً في الساحة الفلسطينية، ومصطلح "المقاومة المسلحة" "غير موجود في الساحة الفلسطينية"، و"ليس هذا وقتها بإجماع فلسطيني". وأكد أنه "لا توجد إلا المقاومة التي تقودها فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مقاومة شعبية سلمية ودبلوماسية... لمواجهة الاستيطان"[154].

---

150 Nathan Thrall, *op. cit.*

151 السلطة الوطنية الفلسطينية – وزارة التخطيط، 2011/2/27، انظر:
http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=66

152 **القدس العربي**، 2011/3/15.

153 *Haaretz*, 21/10/2011.

154 قدس برس، 2011/9/28، انظر: http://www.qudspress.com/?p=117110

كما أكد عاموس جلعاد، رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية على دور التنسيق الأمني والأجهزة الأمنية الفلسطينية في توفير الأمان لـ"إسرائيل"، قائلاً:

> إن التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية وخاصة أجهزة المخابرات الفلسطينية المختلفة، بالإضافة إلى رفض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض لظاهرة العنف ضدّ "إسرائيل" هي من جلبت لنا الأمان، فهما يحاربان حركة حماس والتنظيمات الأخرى، لأنهم يعلمون جيداً أن التنظيمات الفلسطينية من الممكن أن تحطم وتقضي على السلطة الفلسطينية[155].

وشدّد رئيس الإدارة المدنية للاحتلال في الضفة الغربية موتي ألموز Moti Almoz على ضرورة استمرار التنسيق الأمني باعتباره مصلحة حيوية للطرفين، ورأى أنه من خلاله فقط يمكن كبح جماح المقاومة في الضفة[156]. وأشار إلى أن من "إنجازات" التنسيق الأمني نهاية آب/ أغسطس وبداية أيلول/ سبتمبر 2011، تمكنت الأجهزة الأمنية في الضفة من اكتشاف خلايا مقاومة تابعة لحماس، كانت تخطط للقيام بعمليات داخل "إسرائيل"[157].

كما كشف الجنرال نيتسان ألون Nitzan Alon، قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، في 2012/3/11، عن أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة اعتقلت 2,900 مقاوم فلسطيني منذ سنة 2009. وأعرب عن ارتياح "إسرائيل" من العمليات التي تقوم السلطة بها ضدّ من وصفهم بـ"خلايا الإرهابيين"، مشيراً إلى أن هذه الأجهزة منعت في شباط/ فبراير 2012 "مخططاً إرهابياً في قلقيلية لاختطاف إسرائيلي"[158].

---

155 **القدس العربي**، 2011/9/17.

156 المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/9/29، انظر:
http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7ieS6T8VOtj%2fgLN71p1Z%2b4S93RUYwzBOSzzc9t1SNxcNDvtAOun05aPfKpKhO9IlJs6DF3mOPhmiSy80ZIr0mzEpgYKeQiE3cyvZiq%2buuueY%3d

157 المرجع نفسه.

158 *The Jerusalem Post*, 11/3/2012.

وذكر الجنرال آفي مزراحي Avi Mizrahi، قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تدرك "أن مصلحتها تكمن في استمرار التنسيق الأمني"، مؤكداً على أنه لن يتوقع "انتفاضة مسلحة، لأن السلطة وأجهزتها الأمنية لن تسمح بذلك، خاصة وأنهم نجحوا في القضاء على بنية حماس"[159].

وذكرت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن عدد الاعتقالات التي نفّذتها الأجهزة الفلسطينية في الضفة في الفترة 2007–2011، تفوق بكثير تلك التي قام بها جيش الاحتلال في الفترة ذاتها. وذكرت أن أمن السلطة اعتقل 13,721 فلسطينياً من حماس، في حين بلغ عدد الاعتقالات التي نفّذتها القوات الإسرائيلية خلال الفترة ذاتها 9,756 فقط[160].

ومن جهتها، اتهمت حماس الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة، في تقرير أصدره مكتبها الإعلامي، باعتقال 805 من كوادرها وأنصارها خلال سنة 2011، بينهم 350 أسيراً محرراً من سجون الاحتلال. وقالت الحركة في تقريرها إن قوات الاحتلال اعتقلت 160 من أبناء حماس فور الإفراج عنهم من سجون الأجهزة الأمنية[161].

كما لعبت الحكومة في غزة دوراً مهماً في صفقة شاليط التي أنجزتها حماس مع الاحتلال الإسرائيلي، وأكد إسماعيل هنية، رئيس الحكومة، أن إنجاز الصفقة يشكل "نقطة تحول استراتيجي في الصراع مع العدو الصهيوني"، وأن هذه الصفقة قدّمت درساً بإمكانية تدمير الكيان الغاصب، وقال: "لم تنطلق هذه الحركة [حماس]، المدعومة من الحكومة، من رؤية فئوية، ولم تنطلق خلال المفاوضات الشاقة من أبناء حماس، وإنما من القيم الوطنية"[162]. وأشار إلى أن الصفقة أنجزت 75% من مطالب المقاومة في مناسبة أخرى[163].

---

[159] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/7/16، انظر:
http://www.palestine-info.info/ar/defaultaspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7w2y3ZlOtg3ej3aB6ZQT4aUzad2o7V7ECbqAJc1hbGA9ZSBmz%2fyNIVyoaZIt439zIyF%2fDdxtfnmk7qlUmr2EAf9Daqny5NJThdUwxNUXNmM8%3d

[160] مصادر عبرية: أمن السلطة تفوّق على الاحتلال باعتقال أنصار حماس، فلسطين أون لاين، 2013/1/1.

[161] **السبيل**، 2012/1/16.

[162] هنية: الصفقة نقطة تحول استراتيجي بالصراع، فلسطين أون لاين، 2011/10/18.

[163] **القدس العربي**، 2011/10/14.

وبالمقابل لم تُخفِ السلطة في رام الله قلقها من الصفقة وانتقادها، بالرغم من ترحيبها العام بها، فقد شكك رياض المالكي، وزير الشؤون الخارجية، بتوقيت الصفقة، ملمحاً إلى أن حركة حماس و"إسرائيل" ربما خططتا لإحراج السلطة الفلسطينية [164]. ووصف وزير شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، الصفقة بـ"الارتجالية والحزبية"، وأنها استثنت أسرى قدامى وقيادات تمثل بعداً رمزياً كأحمد سعدات ومروان البرغوثي. وأخذ قراقع على حماس، أنها "انفردت بشكل سري بالتفاوض على الصفقة، ولم تستشر أحداً، ولم تطلب معلومات لا تملكها تتعلق بالأسرى"، ورأى في عدم الإفراج عن جميع الأسيرات بأنه "خطأ وينم عن عدم دراية بملفهن"[165]. فيما اتهم اللواء عدنان الضميري، المتحدث باسم الأجهزة الأمنية، حماس باستغلال الصفقة لتمرير أجندات حزبية وتنفيذ نشاطات انقلابية في الضفة[166]، فيما دانت حكومة هنية قيام الأجهزة الأمنية في الضفة باستدعاء الأسرى المحررين، واصفة ذلك مع اتهامات الضميري بأنه "انهيار أخلاقي"[167].

واستمر التنسيق الأمني الفلسطيني – الإسرائيلي في سنة 2012، مما دفع رئيس الشاباك يورام كوهين Yoram Cohen، للإشادة بالرئيس عباس، واصفاً إياه بـ"أكثر الشخصيات الفلسطينية التزاماً بالاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل". ونقلت معاريف عن كوهين قوله: "عباس يسيطر على قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية التي تقوم بالتعاون الجيد معنا على الصعيد الأمني والسياسي من أجل حماية الشعب اليهودي في إسرائيل"[168]. كما أشار رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي بني جانتس Benny Gantz إلى أن الأجهزة الفلسطينية تقود الجيش الإسرائيلي للعمل ضدّ "الإرهاب"، قائلاً إن: "أجهزة الأمن في الضفة هي من تقود الجيش الإسرائيلي للواقع الأمني في كافة مناطق الضفة الغربية، ومن خلال هذه المبادئ سنواصل العمل ضدّ الإرهاب"[169].

---

[164] **القدس العربي**، 2011/10/14.

[165] **الشرق الأوسط**، 2011/10/18.

[166] صفا، 2011/10/23، انظر: http://www.safa.ps/ara/index.php?action=showdetail&seid=61960

[167] **الدستور**، 2011/10/24.

[168] موقع عكا أون لاين، 2013/1/4، انظر: http://www.akka.ps/ar/?event=showdetail&seid=17929

[169] سما، 2012/12/18، انظر: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=145651

وذكرت حماس أن عدد حالات الاعتقال بحق أنصارها في الضفة خلال 2012 بلغت 813 حالة، من بينهم 382 أسيراً محرراً[170]. وذكرت أن الأجهزة الفلسطينية أعادت 28 إسرائيلياً ممن دخلوا المناطق الخاضعة لسيطرتها الأمنية والمدنية خلال 2012. وأشارت إلى أن الاحتلال اعتقل 121 من أنصارها الذين أفرجت عنهم أجهزة السلطة[171]. وذكر فهمي شبانة، المسؤول السابق في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية، أن 25% من الأسرى اعتقلوا بفعل المسؤولين في السلطة، المعروفين بتنسيقهم الأمني الرسمي والشخصي مع الاحتلال[172].

وذكرت "لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية"، في بيان لها في 2013/6/18، أن "عدد من تمّ اعتقالهم في الضفة الغربية، واستدعاؤهم، منذ العام 2007 بلغ أكثر من 15 ألف فلسطيني"[173].

رابعاً: سياسات السلطة في رام الله تجاه المقاومة الشعبية السلمية:

لم يكن خيار المقاومة الشعبية الذي تبناه سلام فياض بدعة جديدة على الشعب الفلسطيني؛ ولكن من الخطأ حصر نضال الشعب الفلسطيني في هذا الخيار ما دام يملك خيارات أخرى. ففي سنة 1886 قاوم الفلاحون الفلسطينيون المشروع الصهيوني، من خلال طرد اليهود من قرية الخضيرة وملبس (بتاح تكفا Petah Tikva)، التي أُجْلُوا عنها رغماً عنهم، بعد أن اشتراها المستوطنون اليهود من ملاك كبار. وتعدّ انتفاضة موسم النبي موسى أولى الانتفاضات الشعبية في فلسطين، وقد حدثت الشرارة الأولى لهذه الانتفاضة في القدس في 1920/4/4، وتوالت الانتفاضات بعد ذلك[174].

ومن النماذج التي سطرها الفلسطينيون في مقاومتهم: الانتفاضة الفلسطينية المباركة، التي أطلقوها في كانون الأول/ ديسمبر 1987، والتي شملت كافة قطاعات

---

170 قدس برس، 2013/1/4، انظر: http://www.qudspress.com/?p=135730

171 "الشاباك" يشيد بعباس لإسهامه في حماية الإسرائيليين، فلسطين أون لاين، 2013/1/4.

172 فلسطين أون لاين، 2012/7/30، انظر: http://www.felesteen.ps/details/38142/.htm

173 **السبيل**، 2013/6/19.

174 انظر: محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 268–330.

الشعب الفلسطيني واتجاهاته وفئاته العمرية، واستمرت هذه الانتفاضة تقريباً حتى تشكيل السلطة الفلسطينية في أيار/ مايو 1994، حيث فقدت الكثير من وهجها، وفقدت المشاركة الشعبية الجماهيرية اليومية[175].

وكان لاندلاع انتفاضة الأقصى، في أيلول/ سبتمبر 2000، الأثر البارز في المسار الفلسطيني، حيث وجهت ضربة قاسية لمشروع التسوية السلمية، وتميزت بالمشاركة الشعبية الواسعة في كلّ أرجاء فلسطين المحتلة، وبمشاركة كافة التيارات الفلسطينية. وقد ثبت الشعب الفلسطيني ثباتاً بطولياً طوال الانتفاضة[176].

وقد بدأ خيار المقاومة الشعبية يستعيد شيئاً من زخمه النظري في السنوات الأخيرة، في ظلِّ تعطل المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وحالة التهدئة السائدة نسبياً في قطاع غزة، مما جعل المقاومة الشعبية القاسم المشترك والحل التوافقي المتاح، في هذه المرحلة الحساسة من عمر الفلسطينيين[177].

دعمت الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية المقاومة الشعبية السلمية، ودعت إلى تفعيلها، إثر انسداد الأفق التفاوضي، وانعدام فرص التسوية السلمية للقضية الفلسطينية جراء السياسات الإسرائيلية المتشددة التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو. وكان الرئيس محمود عباس الأكثر تبنياً وتنظيراً للفكرة، انطلاقاً من الاعتبارات التالية[178]:

1. ممارسة الضغط على الاحتلال، عبر إعادة تفعيل العنصر الشعبي الذي يشكل عامل إزعاج كبير لسياسة ومخططات الاحتلال.
2. التغطية على فشل المشروع التفاوضي، عبر الإيحاء بفتح الخيارات الوطنية الكفاحية، التي يتم تقزيمها واختزالها في المقاومة الشعبية السلمية المجردة.
3. محاولة تحريك المياه الدولية الراكدة، بهدف إعادة العمل على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي والتدخل لتليين المواقف الإسرائيلية المتشددة.

---

175 **المرجع نفسه.**

176 **المرجع نفسه.**

177 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المقاومة الشعبية الفلسطينية.. الاحتمالات والتحديات، سلسلة تقدير استراتيجي (43)، آذار/ مارس 2012، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/12579.html

178 المرجع نفسه.

وأكد عباس دعمه للمقاومة الشعبية السلمية، قائلاً إن "المقاومة الشعبية في بلعين ونعلين شكلت نموذجاً للبطولة والفداء في جميع أنحاء العالم، وإن هذا النوع من النضال سجل في التاريخ، وهو النضال المشروع والحقيقي"[179]. ودعا عباس إلى مقاومة شعبية توفر له غطاء لطلب اعتراف من الأمم المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة[180]، وقال: "جربنا المقاومة المسلحة ولم تُفد، أو على الأقل كان لها جدوى فيما مضى، نحن بدأنا بالكفاح المسلح، ولكن الظروف العامة المحيطة بنا العربية والدولية والداخلية فرضت علينا أن نعمل على المقاومة الشعبية السلمية، وهذا موقف مشترك بيننا وبين حماس"[181].

كما شجع رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله سلام فياض المقاومة الشعبية السلمية، وذلك انسجاماً مع ما تبنته الحكومة تجاه تحقيق مشروع الدولة الفلسطينية في نهاية سنة 2011، والذي أعلن عنه فياض في سنة 2009. وقال فياض إن "المشروع يجري في ثلاثة مسارات: الأول هو الجهد السياسي لمنظمة التحرير وبناء المؤسسات الذي تقوم به الحكومة، وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال تحقيقاً لهدف إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام 1967"[182].

وأكد فياض، في افتتاح المؤتمر الخامس للمقاومة الشعبية السلمية في بلعين في رام الله، بحضور ممثل الأمين العام للأمم المتحدة روبرت سري Robert Serry، وسفراء وقناصل الدول العربية والأجنبية، على ضرورة تكامل مختلف المسارات، وعلى رأسها المقاومة الشعبية السلمية، لاستكمال عملية بناء الدولة، على حدود 1967/6/4[183].

وقال فياض، خلال احتفال قرية بلعين بشروع السلطات الإسرائيلية في تعديل مسار جدار الفصل العنصري الذي يصادر نحو 2,300 دونم من أراضي القرية إن:

---

179 وفا، 2010/10/19، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=88405

180 الجزيرة.نت، 2011/7/28، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/8a75f2e0-d905-439e-b631-06abbf08b4bb

181 عرفات تم اغتياله وليس هناك سلطة في الواقع، عباس: لن أرشح نفسي والمقاومة المسلحة لم "تفد"، فلسطين أون لاين، 2013/1/26.

182 **الحياة**، 2010/8/31.

183 **الحياة الجديدة**، 2010/4/22.

"المقاومة الشعبية قد تأتي بنتائج بطيئة ولكنها مضمونة والعالم كله معنا". ورأى أن "تراجع الجدار بداية أكيدة لتراجع الاحتلال وانهياره"[184].

وفيما دعمت حكومة فياض المقاومة الشعبية السلمية، حاربت كل ما عداها من أشكال المقاومة، حيث دان فياض عملية للمقاومة الفلسطينية أدت إلى مقتل شرطي إسرائيلي جنوب الخليل، محذراً مما وصفه بـ"مخاطر الانجرار إلى دائرة العنف، التي أثبتت التجربة أنها أضرت بالمصالح الوطنية، وخدمت المشروع الاستيطاني الإسرائيلي". ودعا إلى حماية مسار المقاومة الشعبية السلمية ضدّ الاستيطان وممارسات الاحتلال، الذي يشكل إلى جانب الانخراط في عملية بناء مؤسسات الدولة، الرافعة الأساسية لدعم النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية[185].

وشارك فياض الفلسطينيين في موسم قطف الزيتون لسنة 2010، مركزاً على قريتي عراق بورين جنوبي نابلس، ودير الغصون شمال طولكرم وهما من القرى التي تتعرض بشكل مستمر لاعتداءات المستوطنين. وأكد فياض، على هامش مشاركته، أن شجرة الزيتون رمز تمسك شعبنا بأرضه وستظل أصغر زيتونة أكثر تجذراً من الاستيطان والجدران[186].

كما دعت السلطة الفلسطينية إلى مقاطعة منتجات المستعمرات الإسرائيلية، ونشرت في 2010/2/14 قائمة سوداء تضم أكثر من 200 سلعة منتجة في المستعمرات الإسرائيلية، داعية المواطنين إلى مقاطعتها[187]. وشارك فياض بنفسه في توزيع منشورات تحث الفلسطينيين على مقاطعة منتجات المستعمرات، التي يقول إنها تقوض الاقتصاد الفلسطيني[188].

---

184 الجزيرة.نت، 2011/6/25، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/2d06d28f-c0d1-40cc-8157-348b7f215e0d

185 **الشرق الأوسط**، 2010/6/16.

186 **الحياة الجديدة**، 2010/10/10.

187 صحيفة **البيان**، 2010/2/15.

188 رويترز، 2010/5/27، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE64Q11E20100527?sp=true

خامساً: إدارة ملف الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي:

أعلن محمود عباس في برنامج العمل الوطني الذي تقدم به لانتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في 2005/1/9 أن "حرية الأسرى والمعتقلين أولوية وطنية، وشرط لإنجاز السلام، وهي إحدى الثوابت الوطنية التي لا غنى عنها"، وأن النضال من أجل الإفراج عن أسرى الحرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي يتصدر جدول أعماله الوطني[189].

وارتبطت قضية الأسرى بعملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية منذ انطلاقتها في مؤتمر مدريد 1991، وعملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تصنيف قضية الأسرى، وتصنيفهم إلى فئات ودرجات، والتمييز بين معتقل وآخر... وبالمقابل كان الغياب الكامل لأيّ استراتيجية فلسطينية في التعاطي مع ملف الأسرى، وقد وقع المفاوض الفلسطيني في شرك تقسيمات الاحتلال والمعايير التي يضعها ويحددها، وذلك على الرغم من إعلان الوفد الفلسطيني المفاوض، في أول جلسة له في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 لبحث الانسحاب من غزة وأريحا، بأنه "لن يوقع أيّ اتفاق مع إسرائيل إذا لم يحصل على ضمانات وتعهد مكتوب وعلى جدول زمني للإفراج الكامل عن المعتقلين الفلسطينيين". ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً، ووقعت اتفاقيات واتفاقيات دون الإفراج عن الأسرى، أو دون حدوث عملية إفراج حقيقية يكون قائدها ومهندسها ومحدد معاييرها الجانب الفلسطيني[190].

وقد بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على اتفاق أوسلو نحو 12,500 أسير فلسطيني. وتعاملت الحكومات الإسرائيلية مع قضية الإفراج عن الأسرى من منطلقات ما يسمى "مبادرات حسن النية" ووفق مقاييس "إسرائيل" الداخلية. كما بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على اتفاقية القاهرة (غزة – أريحا) في 1994/5/4 نحو 10,500 أسير فلسطيني، وقد نصت المادة 20 من الاتفاق تحت عنوان تدابير تعزيز الثقة، البند الأول، على أن تقوم "إسرائيل"، لدى التوقيع على هذا الاتفاق، بالإفراج أو

---

189 قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، موقع رئاسة الوزراء – دولة فلسطين، انظر:
http://www.palestinecabinet.gov.ps/ar/Views/InfocusView.aspx?pid=8

190 فؤاد الخفش، "دراسة تاريخية توثيقية: إفراجات "أوسلو" نكسات حقيقية للأسرى وذويهم،" موقع مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، 2012/9/14.

تسليم السلطة الفلسطينية خلال مهلة خمسة أسابيع، نحو خمسة آلاف أسير. وقامت سلطات الاحتلال بإطلاق سراح 4,450 معتقلاً، ولم تلتزم "إسرائيل" بالإفراج عن العدد المتفق عليه، وأجبرت المفرج عنهم بالتوقيع على وثيقة تعهد بالامتناع عن كل "أعمال الإرهاب والعنف"[191].

وبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على اتفاقية طابا (أوسلو 2) في واشنطن في 1995/9/28 نحو ستة آلاف أسير فلسطيني، وقد نصت المادة 16 من اتفاق طابا حول إجراءات بناء الثقة في البند الأول على أن "إسرائيل" ستفرج عن أو تنقل إلى الجانب الفلسطيني موقوفين وسجناء من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة على ثلاث مراحل[192]:

المرحلة الأولى: تتم عند التوقيع على هذه الاتفاقية، وكان من المقرر إطلاق سراح 1,500 أسير، بينهم جميع الأسيرات الفلسطينيات، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تفرج سوى عن 882 أسيراً، بينهم 375 سجيناً مدنياً تمّ اعتقالهم على خلفيات جنائية. ولم يتم إطلاق سراح سوى أسيرة واحدة، حيث رفضت الأسيرات الفلسطينيات الخروج من السجن بسبب تحفظ السلطات الإسرائيلية على عدد منهن.

المرحلة الثانية: تتم قبيل انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في سنة 1996، وكان من المقرر إطلاق سراح 1,200 أسير، وأفرجت السلطات الإسرائيلية في 1996/1/10 عن 782 أسيراً، وعن نحو 260 أسيراً في 1996/1/11.

المرحلة الثالثة: تتم خلال مفاوضات الوضع النهائي.

لم تتضمن مذكرة واي ريفر الموقعة في 1998/10/23 في واشنطن أيّ نصّ خطي يتعلق بقضية الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإنما كان الحديث حول تعهد إسرائيلي بضمان أمريكي للعمل على إطلاق سراح 750 أسيراً فلسطينياً على ثلاث دفعات. وفي 1996/11/20 أفرجت السلطات الإسرائيلية عن 250 أسيراً، بينهم 94 معتقلاً سياسياً، و156 معتقلاً من الجنائيين[193].

---

191 مأمون كيوان، الحركة الفلسطينية الأسيرة.. نضالات متواصلة في سبيل الحرية، **الخليج**، 2005/5/10.

192 عبد الناصر فروانة، "دراسة شاملة لأعداد وأوضاع الأسرى المقدسيين في سجون الاحتلال،" تقرير القدس المعلوماتي رقم (5)، 2007/4/16، موقع مؤسسة القدس الدولية، انظر:
http://www.alquds-online.org/index.php?s=15&ss=22&id=224

193 مأمون كيوان، **مرجع سابق**.

ووردت نصوص واضحة في اتفاقية شرم الشيخ، التي وقعت في 1999/9/4، تتعلق بقضية الإفراج عن الأسرى، حيث أشارت الاتفاقية إلى أن حكومة الاحتلال ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل 1993/9/13، والذين اعتقلوا قبل 1994/9/4، أي قبل إعلان المبادئ وقيام السلطة الفلسطينية، على ثلاث مراحل. وأفرجت سلطات الاحتلال عن الدفعة الأولى في 1999/9/9، وكان عددهم 199 أسيراً، وأفرجت في 1999/10/15 عن 151 أسيراً من ذوي الأحكام العالية والمؤبدات والأسرى العرب ضمن الدفعة الثانية[194]، لكنها لم تلتزم بالبنود الأخرى كالاتفاق على الأسماء أو الإفراج عن جميع ممن اعتقلوا قبل إعلان المبادئ وقيام السلطة، فهي ما تزال حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب تحتفظ بأسرى اعتقلوا قبل ذلك التاريخ.

بعد ذلك توقفت عمليات الإفراج عن الأسرى بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى، وبدأت أعداد الأسرى تزداد ليصل العدد خلال انتفاضة الأقصى إلى أكثر من 11 ألف أسير فلسطيني، ولتبدأ أول عمليات الإفراج مع تكليف محمود عباس برئاسة الحكومة كأول رئيس وزراء فلسطيني مكلف، وذلك تنفيذاً لالتزامات خريطة الطريق، حيث أفرجت السلطات الإسرائيلية في 2003/8/6 عن 337 أسيراً فلسطينياً، ممن شارفت مدد سجنهم على الانتهاء. كما أفرجت "إسرائيل" عن 500 أسير فلسطيني في 2005/2/21، وعن 398 أسيراً في 2005/5/2. وفي 2007/7/20 أفرجت عن 256 أسيراً فلسطينياً، كما أفرجت "إسرائيل" في 2007/9/24 عن 91 أسيراً، كبادرة "حسن نية" بمناسبة شهر رمضان[195].

وبعد مطالبات فلسطينية حثيثة، وافقت "إسرائيل" على الإفراج عن 441 أسيراً فلسطينياً في 2007/12/3، بعد انعقاد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007. مع الإشارة إلى أن ضغوطاً كبيرة مورست على السلطة الفلسطينية أجمعت على ضرورة وضع قضية الأسرى على سُلّم الأولويات، وعدم الذهاب إلى المؤتمر إلا بعد تقديم ضمانات أكيدة للإفراج عن دفعة كبيرة من الأسرى، وبالذات أصحاب الأحكام العالية؛ إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، حيث إن أكثر من نصف الأسرى المفرج عنهم هم ممن سيفرج عنهم خلال سنة 2008، وهم يشكلون ما مجموعه 243 أسيراً فلسطينياً، ولم تشمل القائمة أيّ أسيرة أو أيّ أسير من الأسرى القدامى[196].

---

194 عبد الناصر فروانة، مرجع سابق.

195 فؤاد الخفش، مرجع سابق.

196 المرجع نفسه.

وفي 2013/8/14 أفرجت سلطات الاحتلال عن 26 أسيراً فلسطينياً[197]، من أصل 104 أسرى اعتقلوا قبل تنفيذ اتفاق أوسلو، يتم إخلاء سبيلهم على أربع دفعات، ضمن شروط استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية برعاية أمريكية، وكانت لـ"اعتبارات استراتيجية"، بحسب وصف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو[198].

وفي 2013/10/30، شدد الرئيس عباس، خلال استقباله الدفعة الثانية من الأسرى المفرج عنهم، وعددهم 26، على أنه "لن يكون هناك اتفاق وهناك أسير واحد وراء القضبان"[199]. وأفاد عبد الناصر فروانة، مدير دائرة الإحصاء في وزارة الأسرى والمحررين، بأنه وبعد الإفراج عن الدفعة الثالثة من الأسرى، وعددهم 26، في 2013/12/30، فإن قائمة "الأسرى القدامى" ستنخفض إلى ثلاثين أسيراً فلسطينياً. وأشار فروانة إلى أن اتفاقية شرم الشيخ الموقعة في 1999/9/4 كانت قد تضمنت نصاً واضحاً بالإفراج عن كل هؤلاء في حينه[200].

وذكر عيسى قراقع، وزير شؤون الأسرى والمحررين أن موعد الإفراج عن الدفعة الرابعة للأسرى من الأسرى القدامى سيكون في موعده المحدد في آذار/ مارس 2014[201]. غير أن سلطات الاحتلال لم تفرج عن الدفعة الرابعة للأسرى حتى تاريخ إعداد هذا البحث، حيث كانت قد أعلنت وزيرة العدل الإسرائيلية والمسؤولة عن ملف المفاوضات تسيبي ليفني في 2014/4/3 أنه ليس بوسع "إسرائيل" الإفراج عن الدفعة الرابعة، وذلك بسبب ما أسمته بالخطوات "أحادية الجانب" التي اتخذها الفلسطينيون حين قرروا التوجه للأمم المتحدة والانضمام للمؤسسات التابعة لها[202].

وبذلك يكون عدد الأسرى الذين أفرج عنهم ضمن إطار صفقات المفاوضات ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، والتي أطلق عليها الاحتلال "مبادرة حسن النية"، حتى كتابة هذا الفصل، قد ارتفع إلى 9,084، من ضمنهم 581 أسيراً جنائياً،

---

197 **الأيام**، 2013/8/14.

198 عرب 48، 2013/10/29، انظر: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=103286

199 وفا، 2013/10/30، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=162459

200 **الحياة الجديدة**، 2013/12/31.

201 **المستقبل**، 2014/1/5.

202 *Yedioth Ahronoth*, 3/4/2014.

ليكون عدد الأسرى الأمنيين 8,503 أسيراً، وجميع من تمّ الإفراج عنهم ضمن الاتفاقيات كانت بما يسمى "مبادرات حسن النية"، وكانت الدفعات الأخيرة هي الدفعات الوحيدة التي أفرج فيها عن فلسطينيين قاموا بقتل إسرائيليين، وما سبق من دفعات لم يفرج عن أيّ من هؤلاء، وذلك بالتوافق مع السلطة[203].

خلاصة:

عملت السلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو على تنفيذ كافة الاستحقاقات والترتيبات المتعلقة بالملف الأمني؛ ومنها منع العمل المقاوم ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وتعهّدت بفرض الأمن، واتخاذ كافّة الإجراءات الضرورية لمنع الاعتداءات والتحريض.

ولعب الجانب الإسرائيلي هذه الورقة بمهارة وابتزاز لدفع السلطة لضرب المقاومة. وبالمقابل عدّت فصائل المقاومة الفلسطينية نفسها غير معنية بأوسلو، واستمرت في أعمال المقاومة، معتبرة أن سقف هذه الاتفاقيات لا يلبي الحد الأدنى لمتطلبات المشروع الوطني الفلسطيني. ورأت السلطة في ذلك تهديداً لالتزاماتها، وإفساداً لحلم الدولة الفلسطينية المرتقبة؛ ولذلك توعدت بالتصدي بشراسة لـ"خصوم السلام"، ولو من خلال تعاونها مع الجانب الإسرائيلي، ولكنها أكدت على رفضها أن يكون ثمن فرض سلطتها حرباً أهلية، كما أكدت فصائل المقاومة على حرمة الدم الفلسطيني، وعدّته خطاً أحمر.

وطوال السنوات الأولى من عمر السلطة لم تستطع فصائل المقاومة الفلسطينية أن تفرض برنامجها، ولكنها استطاعت أن تؤثر بقوة في القرار الفلسطيني، وفي تعطيل مسيرة التسوية السلمية، حيث استطاعت أن تستلم الدفة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية سنة 2000، وانخفضت وتيرة التنسيق الأمني، وشاركت كتائب الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، في أعمال الانتفاضة. كما اتهم ياسر عرفات بدعم الانتفاضة، وتمت محاصرته من قبل الجيش الإسرائيلي، وتمت تصفيته بسبب مواقفه تلك.

[203] الخفش: 8451 أسيراً أفرج عنهم منذ توقيع اتفاقية أوسلو، مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، 2013/9/13.

وشكل إعلان خريطة الطريق، واغتيال عرفات، وانتخاب عباس رئيساً للسلطة، وفوز حماس بالانتخابات التشريعية، واستلام دايتون الملف الأمني، وسيطرة حماس على قطاع غزة، محطات مهمة في تصاعد وتيرة التنسيق الأمني.

واحتل ملف التنسيق الأمني أولوية لدى حماس في جولات الحوار الوطني؛ إذ اشترطت إنهاءه من أجل نجاح الحوار؛ غير أن ردّ السلطة وحركة فتح كان دائماً أن عملية التنسيق الأمني تأتي في إطار استحقاقات اتفاقيات السلام. واستمرت الخلافات حول التنسيق الأمني حتى كتابة هذه السطور، فالمقاومة ترى فيه استهدافاً لمشروعها، والسلطة تعدّه التزاماً لا يمكن الرجوع عنه.

وكبديل عن خيار المقاومة المسلحة طرحت السلطة الفلسطينية خيار المقاومة الشعبية ذات الطابع السلمي، حيث بدأ هذا الخيار يأخذ شيئاً من زخمه في السنوات الأخيرة، في ظلِّ تعطل المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، بسبب إجراءات السلطة والتنسيق الأمني، والتهدئة في قطاع غزة، وانسداد أفق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. هذا كله أسهم في جعل المقاومة الشعبية القاسم المشترك والحل التوافقي المتاح بين الفصائل الفلسطينية.

وارتبطت قضية الأسرى، والتي هي جزء مهم في تاريخ المقاومة الفلسطينية، بعملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية منذ انطلاقتها، غير أن غياب الاستراتيجية الفلسطينية في التعاطي مع هذا الملف، جعل المفاوض الفلسطيني يخضع لتقسيمات الاحتلال ومعاييره، وذلك على الرغم من تأكيده على عدم توقيعه أي اتفاق مع "إسرائيل" ما لم يحصل على جدول زمني للإفراج الكامل عن الأسرى. ولكن ما حدث كان عكس ذلك، ووقعت الاتفاقيات دون الإفراج عن معظم الأسرى، حتى إن هناك أسرى قدماء قبل توقيع أوسلو، ما زالوا في السجون الإسرائيلية.

ويبقى السؤال المطروح هنا، إلى متى ستبقى المقاومة المسلحة في نظر إدارة السلطة مقاومة عبثية، لا يمكن استغلالها كورقة ضغط في سبيل الحصول على تنازلات إسرائيلية، أو على الأقل في سبيل ضمان تطبيق الكيان لالتزاماته؟ وهل من المفروض إغلاق باب المقاومة المسلحة، وتجريم كل من يطرقه؟ خصوصاً إذا كانت السلطة قد أصرَّت على الاستمرار في طرق باب المفاوضات السلمية، التي لم تجلب للسلطة وللشعب الفلسطيني سوى مزيدٍ من الاستيطان والتهويد، والتي حرصت على استئنافها من جديد في كل مرة دون ضمانات، حتى صحّ تسميتها بالمفاوضات العبثية.

The Palestinian National Authority

Studies of the Experience and Performance

1994 – 2013

هذا الكتاب

بعد نحو عشرين عاماً من اتفاق أوسلو ومن تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبح هناك ما يوجب دراسة هذه التجربة من مختلف جوانبها؛ خصوصاً أنها لم تحقق جوهر الفكرة التي بنيت عليها، وهي التحول من سلطة حكم ذاتي إلى دولة مستقلة كاملة السيادة على فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة).

يحاول هذا الكتاب تقديم دراسة شاملة حول السلطة الوطنية الفلسطينية وتجربتها، من خلال 15 فصلاً تدرس جوانب تأسيس السلطة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والرئاسية، كما تدرس أداء الحكومات المختلفة. ويتناول الكتاب الوضع الداخلي الفلسطيني، والأجهزة الأمنية، وموقف السلطة الفلسطينية من قوى المقاومة، والأوضاع الاقتصادية والسكانية والتعليمية والصحية في الضفة والقطاع؛ كما يتناول إشكالية الفساد في السلطة، وتعامل السلطة مع وسائل الإعلام، وعلاقاتها الخارجية.

هذا الكتاب يقدم دراسة علمية منهجية موثقة لتجربة السلطة، وقد خضع لإجراءات التحرير العلمي المعتادة من مراجعة وتدقيق وضبط نصوص وضبط توثيق، حتى خرج في حلته النهائية.

ISBN 978-9953-572-35-2

9 789953 572352

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت